المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar • دولة قطر

محكمة الاستثمار والتجارة
Investment and Trade Court

مجلة محكمة الاستثمار والتجارة

رئيس المجلس الأعلى للقضاء
سعادة الدكتور حسن بن لحدان المهندي
المحكمة إحدى التجارب المبتكرة في قضائنا القطري

سعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي:
الإبداع والتطوير المستمر عنوان نجاحنا

نظام "تقاضي الإلكتروني" يحقق العدالة الناجزة

السليطي للمحاماة والاستشارات القانونية :
البنوك تمثل أحد أهم أعمدة ركائز الاستثمار في الدولة

خبراء واقتصاديون:
المحكمة تعزز بيئة الأعمال وتسهل إجراءات التقاضي

خبراء وقانونيون:
التعاون بين المحامين والمحكمة يؤثر إيجابيًّا على جودة خدمات العدالة

العدد الثاني 2024

2025

مجلة متخصصة تصدرها محكمة الاستثمار والتجارة

إدارة الاتصال والتطوير المؤسسي بمحكمة الاستثمار والتجارة:

للتواصل والاستفسار:

itc.communication@sjc.gov.qa

+974 4457 5207 / 4457 5309

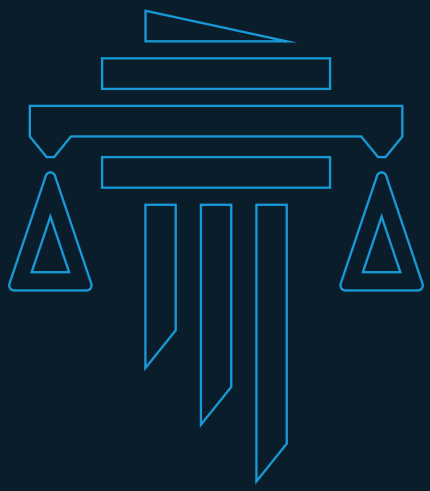

صاحب السمو
الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى

المحتوى

المقدمة	2
كلمة رئيس المجلس الأعلى للقضاء حسن بن لحدان الحسن المهندي	3
كلمة رئيس محكمة الاستثمار والتجارة خالد بن علي العبيدلي	4
كلمة نائب رئيس محكمة الاستثمار والتجارة	5
كلمة المدير الإداري	6
كلمة مدير مكتب إدارة الدعوى	7
مكتب الدعوى	9
الدليل الشامل	11
أبرز القضايا	13
إحصائيات وتحليلات	17
قيادات رابطة رجال الأعمال	21
خبراء واقتصاديون	29
خبراء قانونيون	35
أخبار المحكمة	47

مقدمة

شراكة إستراتيجية تحقق قيمة مضافة عالية

إن إنشاء محكمة مختصة بالاستثمار والتجارة في قطر يُعتبر خطوة إستراتيجية لدعم قطاع الأعمال والاستثمار على الصعيدين المحلي والعالمي. تتجلى أهمية هذه المحكمة في عدة جوانب، أبرزها تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار، وتسريع وتسوية النزاعات التجارية والاستثمارية بشكل عادل وفعَّال، وتعزيز الشفافية والثقة في النظام القضائي، مما يجعل قطر وجهة جذَّابة للمستثمرين الأجانب والمحليين ودعم رؤية قطر الوطنية.
كما يساهم إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على قطاع الطاقة. إضافة إلى استقطاب الشركات العالمية والإقليمية للاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتوفير إطار قانوني متخصص، ومعالجة النزاعات التي تتطلب فهمًا عميقًا للمجالات التجارية والاستثمارية. كما يساهم إنشاء المحكمة في تطبيق القوانين التجارية المحلية والدولية بشكل دقيق، بما يضمن حماية حقوق الأطراف المتنازعة. كما تساهم هذه المحكمة المتخصصة في تعزيز المنافسة والابتكار وتحفيز الشركات على الالتزام بأفضل الممارسات التجارية والحوكمة. وتوفير مناخ عادل يشجع الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو والمنافسة. ودعم العلاقات التجارية الدولية، وتعزيز صورة قطر كمركز تجاري واستثماري عالمي متميز، إضافة إلى تسهيل إجراءات التحكيم وحل النزاعات التجارية بما يتماشى مع المعايير الدولية، مما يجذب المستثمرين والشركات متعددة الجنسيات. وتقليل المخاطر القانونية، وتقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بالنزاعات الطويلة، وضمان حماية الحقوق المالية والقانونية للمستثمرين، مما يقلل من المخاطر القانونية المرتبطة بالاستثمار. وأشير هنا إلى أن إنشاء مثل هذه المحكمة يبرز التزام قطر بتطوير بنيتها التحتية القانونية والاقتصادية لدعم قطاع الأعمال، وتعزيز موقعها كوجهة استثمارية رائدة في المنطقة والعالم.

رئيس التحرير سلمى محمد اليوسف
مدير إدارة الاتصال والتطوير المؤسسي

كلمة رئيس المجلس الأعلى للقضاء

من فضل الله على الإنسان أن يرى بعض الأفكار والمقترحات التي يتم تدارسها متجسدة على أرض الواقع، ويزداد هذا الفضل إن قدر الله جل وعلا لتلك الأفكار أسباب التوفيق والنجاح. وهذا ينطبق على محكمة الاستثمار والتجارة،،، الفكرة التي أصبحت حقيقة مُعاشة مع القانون رقم (21) لسنة 2021 بإصدار قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة.

وها هي المحكمة تحث الخطى في سنيها الأولى بوتيرة ثابتة مُحققة قدرًا كبيرًا من الآمال المُعلقة عليها والأهداف المرجوة منها، بفضل الله ثم الدعم الكبير من لدن حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى "حفظه الله" للقضاء والقضاة. والشكر موصول لرئيس المحكمة وقضاتها وكادرها الإداري على ما بذلوا وما يبذلون من جهد مميز في جعل هذه المحكمة إحدى التجارب المبتكرة في قضائنا القطري وتحقق ريادة واضحة على المستوى الدولي رغم حداثة إنشائها. لقد أثبتت محكمة الاستثمار والتجارة صحة التوجُّه للقضاء المتخصص، حيث تتوفر الخبرة النوعية للقضاة والإداريين بما ينعكس بصورة طيبة على سرعة الفصل وجودة الأحكام ورضا المتقاضين، مما يفتح الباب لمزيد من الخطى في هذا الاتجاه بإذن الله.

حسن بن لحدان الحسن المهندي

رئيس المجلس الأعلى للقضاء

كلمة رئيس محكمة الاستثمار والتجارة

نفتخر اليوم بما أنجزته المحكمة من فصل لآلاف الدعاوى في فترة قياسية

أثبتت محكمة الاستثمار والتجارة، خلال العامين الماضيين، قدرتها على تعزيز النظام القضائي بفضل الإطار القانوني والتقني الذي تبنته منذ إطلاقها، وقد شكّلت منصة «تقاضي» الإلكترونية خطوة نوعية وضرورية نحو تحقيق العدالة الناجزة. فقد أنشئت هذه المنصة لتسهيل الإجراءات القضائية وتقديم خدمات عالية الجودة للخصوم والمحامين والقضاة على حدٍّ سواء، مما يعزز من مكانة المحكمة كمرجع مهم في تقديم الحلول الذكية والمبتكرة لتسريع وتيرة التقاضي.

إن المحكمة اليوم تفخر بما أنجزته من الفصل في الدعاوى في مدد زمنية قياسية، مما عزَّز ثقة المستثمرين وساهم، بشكل ملحوظ، في دفع عجلة التنمية والازدهار ضمن إطار رؤية قطر الوطنية 2030.

إن التزامنا بمستقبل أكثر تفاعلًا مع التطورات التكنولوجية يتجلى من خلال الربط الإلكتروني الفعَّال مع مختلف الأجهزة الحكومية، وتطوير الموارد البشرية عبر برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى إبقاء كوادرنا القضائية على اطلاع دائم بأحدث المستجدات.

إن الإبداع والتطوير المستمرين هما مفتاح نجاحنا، ونحن ملتزمون بمواصلة تعزيز نظامنا القضائي ليكون مثالًا يُحتذى به ليس فقط محليًّا، بل على مستوى العالم، مؤكدين على أهمية التعاون القضائي الدولي كركيزة أساسية في ترسيخ مبادئ العدالة وتحقيق بيئة قانونية مستقرة ومزدهرة.

ختامًا، أودُّ أن أعرب عن جزيل شكري لكل من ساهم في تحقيق هذا الإنجاز الطموح، ونسأل الله تعالى أن يوفقنا في خدمة وطننا الغالي ومواصلة تحقيق المزيد من النجاحات في المستقبل.

خـالـد بـن علـي العـبيدلـي

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة

كلمة نائب رئيس محكمة الاستثمار والتجارة

يسرُّني أن أرحب بكم في العدد الثاني من المجلة السنوية لمحكمة الاستثمار والتجارة، التي تأتي لتسليط الضوء على جهود المحكمة وإنجازاتها في سبيل تعزيز منظومة العدالة وتطوير الخدمات القضائية بما يواكب تطلّعات دولة قطر ورؤيتها المستقبلية، وذلك تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه.

لقد حققت محكمة الاستثمار والتجارة خلال الفترة الماضية تقدمًا كبيرًا بفضل التوجيهات السامية والدعم المستمر، حيث أصبحت المحكمة نموذجًا مميزًا للعدالة المتخصصة، فإنه مع إصدار القانون رقم 21 لسنة 2021، الذي أسَّس لبيئة قانونية حديثة وشاملة، استطاعت المحكمة تعزيز الثقة في النظام القضائي وتحقيق تطلعات المستثمرين من خلال تسريع وتسوية المنازعات القضائية بكفاءة واحترافية.

ومن منطلق سعينا الدائم للتحسين، قمنا بتبني الابتكار التكنولوجي كجزء من إستراتيجية المحكمة التطويرية، حيث ساهم النظام الإلكتروني الجديد في تيسير الإجراءات وتسريع الفصل في الدعاوى، مما أدى إلى تحقيق نقلة نوعية في جودة الخدمات القضائية المُقَدَّمة.
إننا في محكمة الاستثمار والتجارة نستشرف المستقبل بطموح وإرادة، ونعمل بعزم على جعل المحكمة مرجعًا إقليميًّا ودوليًّا يُحتذى به، كما أننا نؤمن بأن هذا النجاح ما كان ليتحقق لولا الدعم اللامحدود من قيادتنا الرشيدة والتزام الجميع بتعزيز قيم النزاهة والشفافية في العمل القضائي.
وفي الختام، أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في تحقيق هذه الإنجازات، سواء من كوادرنا القضائية والإدارية أو شركائنا في مختلف القطاعات، ونسأل الله أن يوفقنا جميعًا لتحقيق العدالة المنشودة، وأن يظل النظام القضائي القطري عنوانًا للتميز والريادة.

عيسى بن أحمد النصر
نائب رئيس محكمة الاستثمار والتجارة

كلمة المدير الإداري

يأتي العدد الثاني من مجلة المحكمة بعد ما يقارب الثلاث سنوات على عمل محكمة الاستثمار والتجارة.
لقد كانت أعوامًا حافلة بالإنجازات والتحديات، وإننا نفتخر بكوننا من منتسبي المحكمة تحت قيادتها التي سعت إلى توحيد الرؤى وتحقيق أهداف القيادة الرشيدة للوصول بالمحكمة إلى أفضل المعايير الدولية في تقليل أمد التقاضي وجودة الأحكام، وقد انعكس صدى هذه الإنجازات في المحافل الدولية.

لقد تبنت المحكمة وجميع منتسبيها الالتزام والاستمرار بتحقيق الإنجازات والحفاظ على مكتسباتها على جميع الأصعدة.
ففي مايو 2024 تم إطلاق المنصة الإلكترونية لقيد الدعاوى التجارية "تقاضي" مُكملاً للابتكار والتطوير المحقق لرؤيتنا، وتم تنفيذه بأفضل الممارسات التي تحقق العدالة القضائية الناجزة، لقد اجتهد موظفو المحكمة من الشباب الإداريين والقانونيين في الإعداد له وتنفيذه.

كما تسعى المحكمة إلى استقطاب وتوظيف ذوي الكفاءة وتطوير مهاراتهم وتحقيق تكافؤ الفرص أمام الجميع.
إن التزامنا بالتطوير لا ينحصر في التكنولوجيا فحسب، بل يمتد ليشمل مجالات أخرى عديدة.

مريم سلطان الربان
المدير الإداري محكمة الاستثمار والتجارة

كلمة مدير مكتب إدارة الدعوى

تُعد المجلة السنوية لمحكمة الاستثمار والتجارة منصة نتشارك من خلالها الإنجازات والتطورات في قطاع العدالة، ونؤكد التزامنا الراسخ بتعزيز بيئة قضائية قائمة على الجودة وتعكس التطورات الجوهرية التي شهدتها المحكمة منذ تأسيسها.

ها نحن اليوم بعد عامين من انطلاق محكمة الاستثمار والتجارة كأول محكمة مختصة في الدعاوى التجارية والتي تم تفعيلها وفقًا لأحكام القانون رقم 21 لسنة 2021، الأمر الذي يعكس الرؤية الحكيمة للقيادة الرشيدة وتماشيًا مع إستراتيجية المجلس الأعلى للقضاء لتطوير أنظمة العدالة، فقد نصت المادة 16 من القانون على إنشاء مكتب إدارة الدعوى والذي يعد الأول من نوعه في النظام القضائي القطري ويتألف من رئيس للمكتب وقضاة مشرفين ومدير للمكتب. وتفخر المحكمة بكونه يضم نخبة من القانونيين القطريين، ويهدف لمعالجة بطء إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة، ففي الفترة ما قبل العمل بقانون المحكمة في مايو 2022 وحتى الآن تم وضع خطط وإجراءات للوصول لأفضل الممارسات مما كان له الأثر الواضح في تقليل عمر الدعوى من ناحية وجودة ملف الدعوى من ناحية أخرى. وقد أثبت مكتب إدارة الدعوى نجاحه، فقد أصبحت الدعوى تصل لمنصة القاضي مُكتملة مما يتيح للقاضي اتخاذ إجراءات الفصل فيها من الجلسة الأولى.

وقـد حدد قانون إنشـاء المحكمة في المادة (17 مناط عمل عضـو مكتب إدارة الدعوى؛ ويبـدأ منـذ مرحلة قيد الدعـوى، مرورًا بمرحلـة تهيئة وتحضير الدعـوى وانتقالًا لمرحلة تبـادل المذكـرات، ويتـاح لأطـراف الدعـوى تقديـم دفوعهـم خلال 3 مراحـل (الـرد – التعقيـب علـى الـرد – التعقيب علـى التعقيب)، تحقيقًـا لمبدأ المواجهة بيـن الخصوم، وجميـع تلك الإجراءات مُقَنَّنة بمدد حددها المشـرع وينتهـي دوره بإحالة ملف الدعوى متضمنًـا تقريـرًا يُحـدَّد فيه أطـراف الدعوى ومسـتنداتها وموضـوع النـزاع، وتلخيصًا لما أودع فيهـا مـن مذكرات، وذلـك بعد اعتمـاده من رئيـس المكتب إلى قاضـي الموضوع بالدائـرة تمهيدًا للفصل فـي الدعوى.

فقـد كان نظام إدارة الدعوى وسـيلة فعالـة لتحقيق العدالة الناجـزة وتقليل أمد التقاضي مع الحفـاظ على كل معايير الجـودة وكفاءة العمل.
ومـن هنا جـاءت فكـرة تطويـر المنصـة الإلكترونيـة (تقاضي) والتـي تعكس مضمـون مواد قانـون محكمـة الاسـتثمار والتجـارة، فقـد تـم تكليـف فريـق المحكمـة بالتحضيـر لذلك منذ مـارس 2023 وإلـى إطلاق النظـام فـي 29 مايـو 2024 وقـد تـم الإعـداد وإنجاز المشـروع، بفضـل اللـه، مـن قِبَل فريـق قانونـي وإداري قطـري من منسـوبي المحكمة. وقد شـملت تلـك المرحلـة دراسـة للوضع السـابق وتطوير مسـارات العمل بمـا يخدم إجـراءات التقاضي وتنفيـذ المسـارات كما جاءت في قانـون المحكمة والقوانين ذات الصلـة كقانون المرافعات

المدنيـة والتجاريـة وقانـون العنـوان الوطنـي، وشـمل ذلـك تحلـيلًا للفجوة ودراسـة المخرجـات وتأثيرهـا على مراحـل التقاضي.
تم تصميم النظام بمسارات عمل مُبسطة ومترابطة، فقد أصبح ملف الدعاوى الإلكتروني ينتقل بسلاسة من تاريخ قيدها إلى صدور الحكم وجميع مراحل وإجراءات الدعوى مربوطة بمهام عمل ومدد قانونية وإجرائية تسهيلاً لعمليات قيد الدعاوى والمتابعة بوضوح وشفافية من قِبَل المتقاضين بجميع فئاتهم (الأفراد - المحامين - الشركات).

وقـد تمـت مراعـاة التكامل الإلكتروني بيـن الجهـات ذات العلاقة من خلال الربـط الإلكتروني للنظـام بعدد من الجهـات ذات الصلة، وزارة الداخلية - العنـوان الوطني - التوثيق الوطني - وزارة التجـارة والصناعة في بيانات الشـركات. ويسـاهم هذا الربط في توفيـر بيانات دقيقة ومُحدثـة. ويتـاح للممثلين القانونييـن الانتهاء من الإجـراءات المرتبطة بدعاواهم بسـهولة ويسـر على سـبيل المثال (إجراءات التمثيل القانوني - سداد رسـم الدعوى من خلال البوابة الإلكترونيـة - إيـداع مذكـرات الدفـاع - تقديـم طلباتهـم المرتبطـة بالدعـاوى إلكترونيًّا) من خلال المنصـة الإلكترونيـة دون الحاجـة للحضـور للمحكمـة، وتـم تصميم لوحـة مهام خاصة بالمسـتخدمين بكل فئاتهم لتسـهيل إنجـاز المهام.
إننـا نـرى أن محكمـة الاسـتثمار والتجارة، وبمشـيئة اللـه، ينتظرها مسـتقبل مشـرق، ونحن عازمـون علـى البقاء في الطليعـة من خلال تقديـم الخدمات التي تلبي توقعـات مجتمعنا، ونسـعى فـي المرحلة القادمة للاسـتفادة بشـكل فعَّال مـن تقنيات الـذكاء الاصطناعي بما يتماشـى مع خصوصية قطـاع العدالة بهدف التحول الرقمي والسـعي إلى الربط والتكامل مـع باقي الجهـات ذات الصلة.

ساره عبدالله السليطين
مدير مكتب إدارة الدعوى - مدير مشروع تقاضي

مكتب إدارة الدعوى

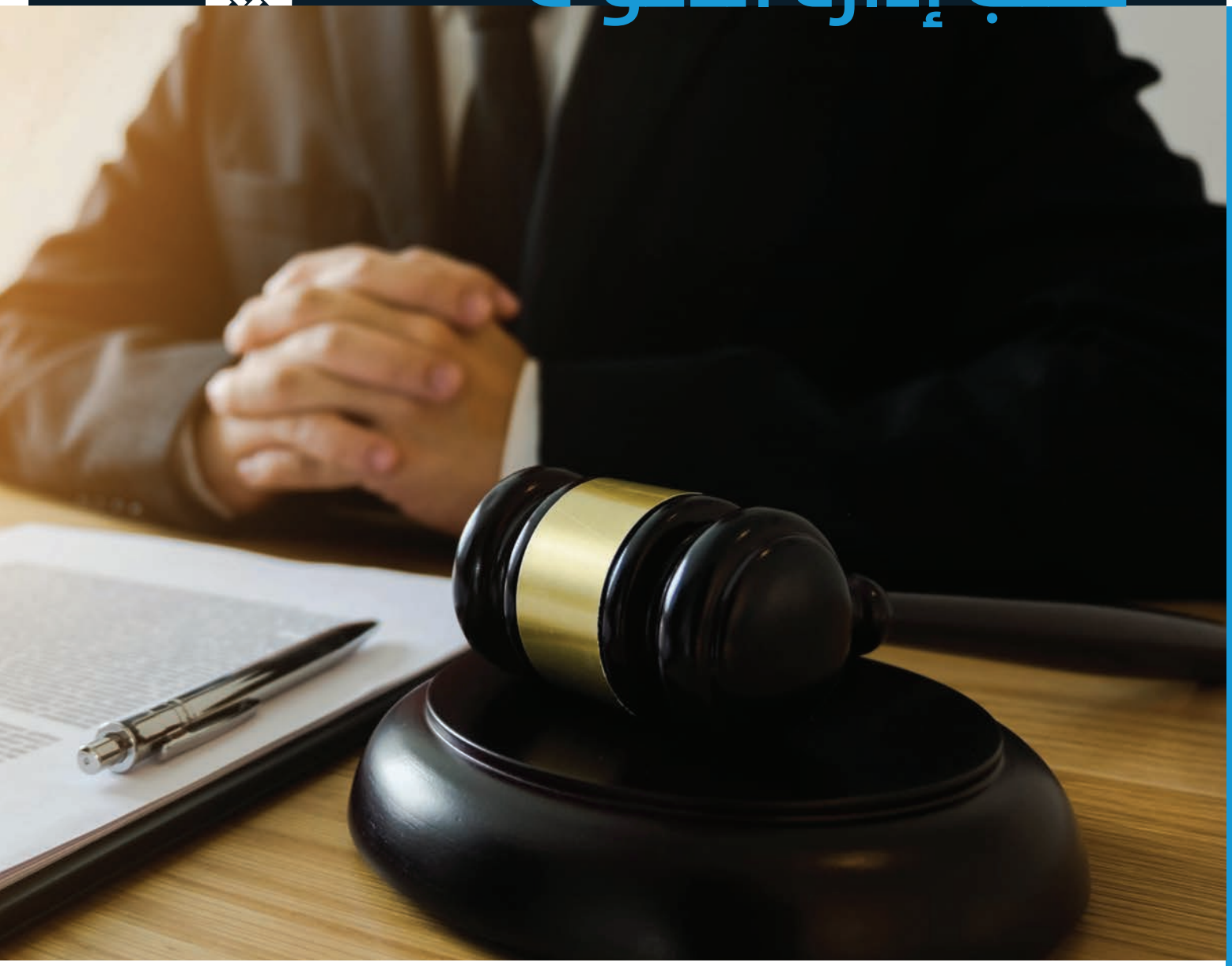

إن فكـرة إدارة الدعـوى لـم تكن وليدة السـاعة، بل كانت ثمـرة جهود طويل ومضنية مـرت بها النظم القانونيـة العالميـة، ووجـد لهـا مـن الأسـباب ما يبـرر لزومها فـي كل مجتمـع، ولم تكـن دولة قطر بعيـدة عـن التطورات واهتمت دائماً بتطوير تشـريعاتها، وقد صدر القانون رقم 21 لسـنة 2021 بشـأن انشـاء محكمة الاسـتثمار والتجارة ونص في المادة (16) منه على أن «ينشـأ بالمحكمة مكتب يسمى «مكتـب إدارة الدعـوى»، يتألف من رئيس مـن بين قضاتها، وعضوية عدد كاف من القضاة ومسـاعدي القضـاة والقانونييـن والإداريين، يختارهـم رئيس المحكمة. . . »، وتضمنت الفقـرة الأخيرة من المادة المذكـورة النـص علـى أن «يصـدر بتحديـد إجـراءات وآليـات العمـل بمكتـب إدارة الدعـوى قـرار من المجلـس»، وقـد أصدر المجلـس قراره في هذا الشـأن وتضمن العديـد من الإجـراءات والأمور التي تهـدف إلى سـرعة الفصل فـي المنازعات المعروضة علـى القضاء.

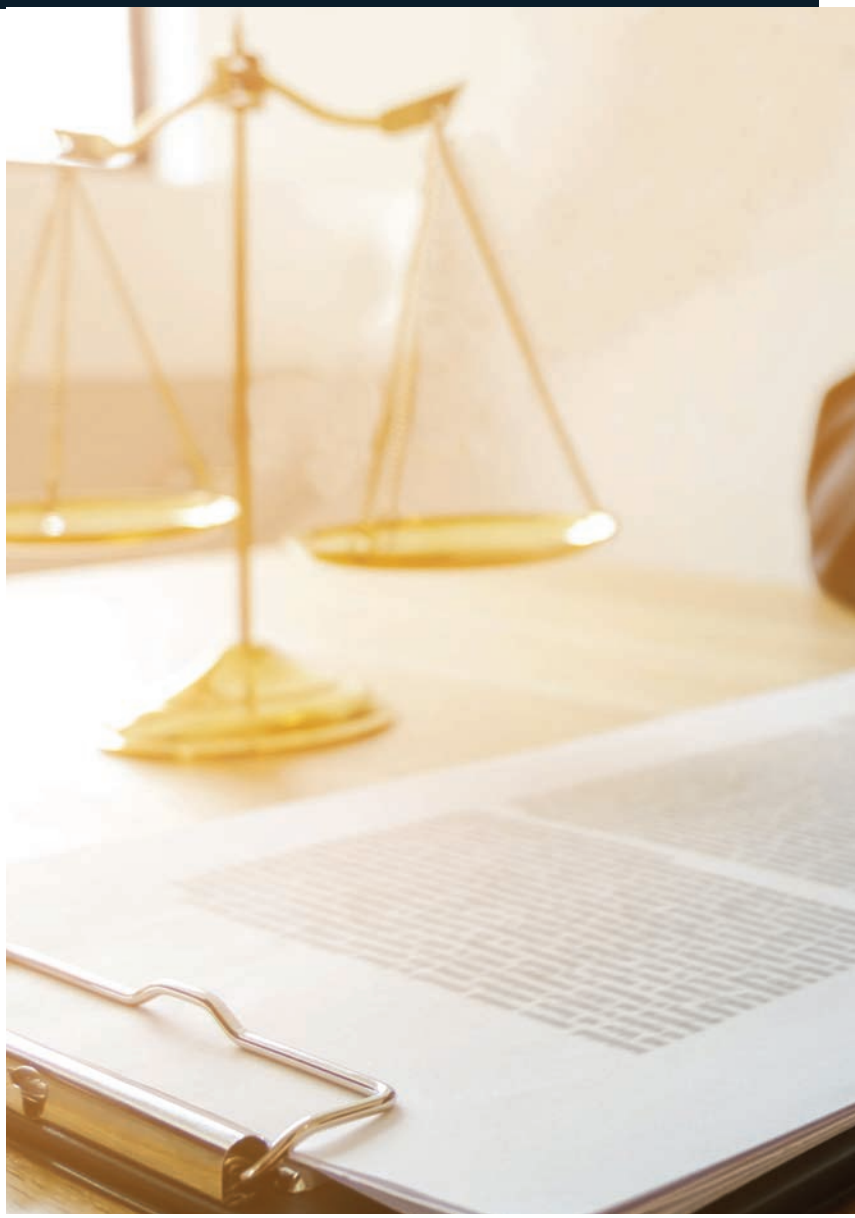

تعريف إدارة الدعوى

هي السيطرة المبكرة على الدعوى القضائية من خلال وضعها تحت إشراف قاض أو باحث قانوني يتولى مراقبة كافة إجراءاتها بدءا من تسجيلها بالتأكد من استيفاء أي نقص في بيانات الأطراف أو في المستندات وسداد الرسم المقرر والتأكد من تمام الإعلانات وإتاحة الفرصة للأطراف لتبادل المذكرات ومراقبة مددها وكتابة تقرير بذلك ثم إحالتها إلى المحكمة المختصة.

وتقوم الفكرة على أساس التمييز بين الوظيفة الإجرائية والوظيفة القضائية أثناء سير الدعوى، حيث يتولى مكتب إدارة الدعوى الإشراف على المهام الإجرائية المتعلقة بملف الدعوى.

الهدف من إدارة الدعوى

أولا:

تحضير ملف الدعوى والتحقق من محتوياته لتصبح الدعوى جاهزة للنظر أمام محكمة الموضوع، وذلك باستيفاء بيانات الأطراف والتأكد من سلامة تمثيلهم، وجمع البيانات والمستندات وتبادل المذكرات، الأمر الذي يسهل مهمة قاضي الموضوع بالفصل في الدعوى بأسرع وقت.

ثانياً:

عرض حل النزاع على الأطراف بالوسائل البديلة عن التقاضي، والذي يتمثل في تسوية النزاع عن طريق الوساطة وفق القانون رقم 20 لسنة 2021 بشأن الوساطة في تسوية المنازعات المدنية والتجارية، وهو أمر قد يؤدي إلى تقليل عدد الدعاوى التي تصل إلى قاضي الموضوع.

ثالثاً:

وضع جدول زمني يوضح إجراءات الدعوى المتتالية، ويحدد لكل إجراء مدة معينة يتم خلالها إنهاء هذا الإجراء، بما يضفي طابعاً من الطمأنينة لدى أطراف الدعوى بأن دعواهم سوف تنتهي في أجل يسهل عليهم تنظيم خططهم الخاصة بأعمالهم.

رابعاً:

خلق البيئة المناسبة للمستثمرين للاطمئنان على رؤوس أموالهم، باعتبار أن نظام التقاضي وإجراءاته دائماً يؤخذ بعين الاعتبار عند توجههم إلى الاستثمار في منطقة جديدة.

خامساً:

تعزيز الثقة بالقضاء، إذ تساعد إدارة الدعوى في تسريع إجراءات التقاضي، وبالتالي تمكين الأشخاص من الوصول إلى مبتغاهم بطريقة تتضمن اختصار الوقت والجهد والنفقات.

الدليل الشامل

محكمة الاستثمار والتجارة في قطر تمثل نقلة نوعية في التشريعات الاستثمارية والتجارية. تأسست بموجب القانون رقم 21 لعام 2021، وتهدف إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمار في دولة قطر. تختص المحكمة في النظر في منازعات متعددة، مثل المنازعات المتعلقة بالعقود التجارية، الشركات، حقوق الملكية الفكرية، والتجارة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت محكمة الاستثمار منصة «تقاضي» الإلكترونية، التي تمكن أطراف الدعوى من الاطلاع على مستندات القضية والترافع الإلكتروني. هذه المنصة تعزز سهولة إجراءات التقاضي وتسهم في تيسير العملية للمتقاضين.

إنجازات محكمة الاستثمار والتجارة:

.01

تسهيل الاستثمارات الأجنبية:

تعمل المحكمة على توفير بيئة قانونية مشجعة للمستثمرين الأجانب، مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات إلى قطر

.02

فض المنازعات التجارية:

تقوم المحكمة بفض المنازعات المتعلقة بالعقود التجارية وحقوق الملكية الفكرية، مما يعزز الثقة بين الأطراف المتعاقدة.

.03

تطوير القوانين واللوائح:

تعمل المحكمة على تطوير القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمار والتجارة لتحسين بيئة الأعمال في قطر.

.04

تعزيز الشفافية والعدالة:

تسعى المحكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة في فض المنازعات، مما يعزز الثقة في النظام القضائي.

وفي مايو 2024 تم تدشين منصة تقاضي والتي تهدف لتطوير العملية القضائية

الوظيفة والهدف:

- تُمكّـن منصـة "تقاضي" أطـراف الدعـوى (المحاميـن والشـركات والأفراد) مـن الاطـلاع على كامـل ما يقـدم فـي القضية.
- تمكّنهـم أيضًـا من الترافع الإلكترونـي وتبادل المذكرات والـرد على طلبات الدائـرة دون الحاجة إلـى مراجعة المحكمة[2].

الإجراءات المتاحة:

- يمكـن للأطـراف تقديـم المسـتندات والمحـررات وعقـد جلسـة الترافـع الإلكترونـي.
- يمكنهم أيضًا الاطلاع على الحكم والاعتراض عليه أمام المحكمة الأعلى درجة.

الفوائد:

- تعزز سهولة إجراءات التقاضي وتسهم في تيسير العملية للمتقاضين.
- تعد نظامًا إلكترونيًا مرنًا ومتطورًا.

ومـن خـلال منصـة "تقاضـي" سـيتمكن المسـتخدمون مـن الوصـول إلـى مجموعـة واسـعة من الخدمات كتقديـم الدعـاوى ومتابعتها والاطـلاع على الأحـكام القضائيـة بـكل يسـر وسـهولة، حيـث ستسـاهم هـذه المنصـة فـي زيـادة كفـاءة النظـام القضائـي بالمحكمـة.

منـصة
"تقاضي"

هي خدمة إلكترونية تُقدم من قِبل محكمة الاستثمار والتجارة في قطر.

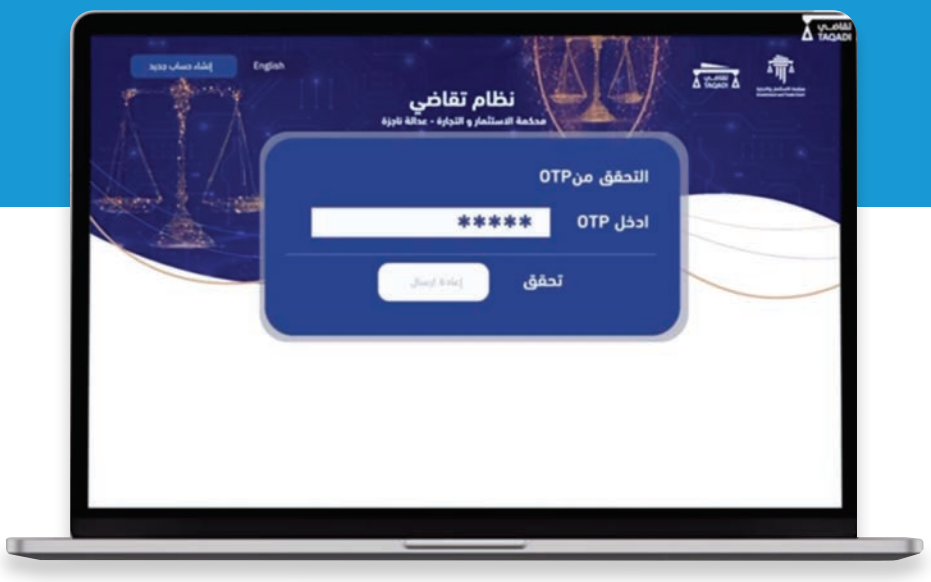

أبرز القضايا

تناول عدد من قيادات شركات المحاماة المعتمدة في قطر أبرز القضايا التي تم نظرها في محكمة الاستثمار والتجارة والتي كانت لها تأثير كبير على المناخ الاستثماري والتجاري.

ويقول مسؤولو مكتب السليطي للمحاماة والاستشارات القانونية: يسعدنا أن نمدكم بأبرز القضايا التي تم نظرها أمام محكمة الاستثمار والتجارة

20 YEARS ANNIVERSARY

AL SULAITI LAW FIRM
السليطي للمحاماة والإستشارات القانونية

أبرز القضايا

إن المردود الأمثل والنموذج الأوفى للتأثير الإيجابي لإنشاء محكمة الاستثمار هو قضايا البنوك، كونها الجهة الأكثر استفادة من إنشاء هذه المحكمة. ذلك أن البنوك تمثل أحد أعمدة وركائز الاستثمار، ليس في قطر وحسب، بل في العالم أجمع.

AL SULAITI LAW FIRM
السليطي للمحاماة والإستشارات القانونية

إذ يعتمد عليها رجال الأعمال والمستثمرون في المعاملات، لا سيما القروض وتمويل المشروعات القومية.
وحتى تستمر البنوك في أداء أعمالها كان لا بد من إزالة العوائق أمام عمل البنوك، خاصة ما يتعلق بعامل سرعة التقاضي والفصل في النزاعات.
وهناك العديد من الحالات الخاصة بالمعاملات البنكية التي نعتبرها ذات تأثير مباشر على الاستثمار والأسواق.
ومن القضايا اللافتة أيضًا قضية خاصة بأحد البنوك، مطالبة للشركة المقترضة بمبلغ 104000000 ريال (مائة وأربعة ملايين ريال).
وكان نتاجًا لقرض من البنك إلى تلك الشركة.
وتداولت الدعوى أمام الدرجة الأولى والاستئناف ومحكمة التمييز خلال الفترة من 8/2023 والقضاء النهائي أمام محكمة التمييز 4/2024، أي أنه أقل من عام واحد شمل ذلك الإحالة إلى لجنة الخبراء.
كما أن هناك دعوى أخرى بمبلغ 551000000 دولار أقيمت شهر 3/2023 وقُضِيَ فيها 5/2023 ودخلت قيد التنفيذ شهر 6/2023.
ولم تكن الاستفادة فقط للبنوك، حتى الشركات التجارية قد استفادت من سرعة الفصل والحصول على مستحقاتها.
ففي إحدى الحالات في نزاع تجاري بين شركتي مقاولات كبيرتين رفعت إحداهما الدعوى في شهر 7 من العام 2023 مُطَالِبةً بمبلغ 36.000.000 ريال (ستة وثلاثون مليون ريال) وأقام الخصم دعوى فرعية بمبلغ 15000.000 ريال.
وتم ندب خبير في الدعوى.
وانتهت الدعوى أمام الدرجة الأولى بإلزام المدعي الأصلي بالطلبات في الدعوى الفرعية ورفض الدعوى الأصلية.

وتم استئناف الحكم وإعادة الدعوى لمكتب الخبراء ونتج عن ذلك إلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجددًا بإلزام المدعى عليه أصليًّا بمبلغ 26000000 ريال.
الجدير بالذكر أن القضاء الاستئنافي صدر في 7/2024، أي بعد عام واحد من إقامة الدعوى المبتَدأة، وكانت الشركة صاحبة الحق المقضي لها تتعرض لظروف مالية تُعرضها للخطر حال تأخر تحصيلها لتلك الأموال.
أما عن التطور التشريعي ما بين الحالي والمتوقع ....

فرغم الاستحسان لفكرة إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة وما نتج عن ذلك من سرعة التقاضي وتحسين مناخ الاستثمار خاصة:

1. تحديد أوقات محددة لتبادل المذكرات.
2. تقليل المدة المتاحة لإقامة الاستئناف أو التمييز عن القضاء العادي.
3. إلزام محكمة التمييز بالتصدي للحكم في الموضوع حال تمييز الحكم.

إلا أننا نتوقع تطويرا أكبر في نظامها ليشمل:

1. إنشاء لجنة مختصة لتوحيد المبادئ القانونية الصادرة بأحكامها لوجود حالات متعددة تمثلها صدور أحكام قضائية مبنية على قواعد قانونية مختلفة بين دائرة وأخرى مما سيكون له تأثير سلبي على المناخ الاستثماري.
2. ومن أمثلة الاختلاف في المبادئ ما يُقْضَى به في شأن قضايا البنوك من أن بعض الدوائر تقضي بالفوائد التأخيرية وأخرى ترفضها وتقضي بالتعويض.
3. إنشاء لجنة خبراء عُليا بالمحكمة لمراقبة عمل الخبراء المنتدبين في الدعاوى وإجراء عملية انتقائية لهم، كون قضاء محكمة الاستثمار قضاء سريع الفصل في القضايا، والقضايا المنظورة أمامه منها الهام جدا ومبالغه كبيرة مقارنة بغيره، وإذا ما اعتمد على تقرير خبرة ضعيف دون رقابة سيكون لذلك أسوأ الأثر على المناخ الاستثماري.
4. إنشاء دوائر إدارية بمحكمة الاستثمار لتتناول العقود الإدارية المبرمة بين الدولة والغير، مما يساعد على سرعة الفصل في تلك الدعاوى.
5. إنشاء نطاق زمني له حد أقصى للفصل في الدعاوى، وسيساعد ذلك كثيرًا المستثمرين الوطنيين والأجانب على التوجه إلى المحاكم الوطنية، بل وسيجذب ذلك كثيرًا من القضايا التي يتفق أطرافها على التحكيم.
6. مراجعة قانون محكمة الاستثمار على بقية القوانين وإزالة أية عقبات تحد منه، بل ومحاولة التوسع في نطاق محكمة الاستثمار وضم مزيد من الاختصاصات إليها.

وبالطبع فإن تلك مجرد مقترحات مطروحة للبحث المدقق من لجان مختصة تضيف إليه وتمحصه من خلال لجان تُشَكَّل من محامين وقضاة وإداريين بالمحاكم.
وختامًا فإن القضاء هو معيار تقدم الأمم، اجتماعيًّا واقتصاديًّا، ومقياس جاهزيتها لفتح أسواق جديدة ومناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال.

حيث إن جل ما يهم المستثمر هو وجود مناخ استثماري آمن يتوافر فيه:

1. وجود قوانين مستقرة لا تتغير خلال فترات بسيطة إلا إذا كانت المتغيرات مفيدة للمستثمر لا تمثل قيدًا جديدًا عليه لم تكن في حسبانه عند خوض الاستثمار في البلاد.
2. وجود قوانين بسيطة يسهل فهمها واستيعابها.
3. وجود سرعة في التقاضي والفصل فيها.
4. وجود آليات سريعة وضمانات كافية.

وهو ما يتوافر بشكل كبير في القضاء القطري، خاصة بما أضافته تشريعات محكمة الاستثمار، إلا أننا نتوقع المزيد من المشرع من خلال رؤية شاملة لقوانين الاستثمار في النماذج الدولية الناجحة، غربية وعربية، لتقديم نموذج أفضل للمستثمر الأجنبي والوطني ذي رؤية بعيدة لنمو الدولة وزيادة وارداتها من الاستثمار وجعلها أفضل وجهة لذلك.

إحصائيات وتحليلات

يهدف هذا القسم إلى تقديم عرض تحليلي لأداء محكمة الاستثمار والتجارة خلال الفترة الماضية، ونحن نعتبر أن نجاح المحكمة لا يقاس فقط بعدد القضايا التي تم حلها، بل بأثرها على المشهد الاقتصادي القطري، ومن خلال هذا القسم نتناول الإحصائيات الرئيسية لإظهار كفاءة فض المنازعات وسرعة إصدار الأحكام والأثر الإيجابي العام على بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات.

إحصائيات وتحليلات

عدد الدعاوى المقيد في المحكمة من تاريخ العمل بقانون محكمة الاستثمار والتجارة في مايو 2022	44,911 دعوى

إحصائيات عمر الدعوى في المحكمة

درجة التقاضي	عمر الدعوى بالأيام
دوائر الفرد	86
دوائر الهيئة	101
دوائر المستعجل والأمور الوقتية	47
دوائر الاستئناف	62

نسب الدعاوى حسب تصنيفها

التصنيف	النسبة
تجاري	%90
بنوك وتمويل	%7
حل وتصفية	%3

نسب الطعن بالاستئناف والتمييز

نسبة الأحكام الابتدائية من مجموع عدد الدعاوى المقيدة	نسبة الاستئناف على الابتدائي
%63	%31

نسبة أحكام الاستئناف من مجموع عدد الدعاوى المقيدة	نسبة التمييز على الاستئناف
%94	%17

قيادات رابطة رجال الأعمال

استقلالية القضاء تدعم تحقيق العدالة وتحقق الاستقرار المالي

قيادات رابطة رجال الأعمال

الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني
رئيس رابطة رجال الأعمال القطريين

محكمة الاستثمار خطوة هامة لمواكبة النمو المتسارع الذي يشهده قطاع الأعمال وتعزز البيئة الجاذبة للمستثمرين

وجود محكمة مختصة بقضايا الاستثمار والتجارة له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني

رفع تصنيف الدولة عالميًّا وضبط الاستقرار المالي وتيسير التجارة الدولية

ما يميز محكمة الاستثمار هو تبسيط إجراءات الدعاوى والتقاضي

أكد سعادة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني رئيس رابطة رجال الأعمال القطريين ردًّا على سؤال حول تأثير محكمة الاستثمار والتجارة في تحسين بيئة الأعمال، أن إنشاء هذه المحكمة المتخصصة في دولة قطر خطوة هامة لمواكبة النمو المتسارع الذي يشهده قطاع الأعمال، مما يعكس تطلعات قطر وحرص قيادتها على دعم القضاء واستقلاليته وبما يؤدي إلى رفع تصنيف الدولة عالميًّا وضبط الاستقرار المالي وتيسير التجارة الدولية، ويساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الدولة.

وحول إسهامات محكمة الاستثمار في تعزيز الثقة لدى المستثمرين، شدَّد سعادة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني، على أن إنشاء المحكمة يأتي في إطار خلق بيئة جاذبة للاستثمار في دولة قطر التي أصبحت محل اهتمام من العديد من المستثمرين، حيث يواكب إنشاء هذه المحكمة الإقبال على قطاع الاستثمار في الدولة، وبالتالي يعزز الطمأنينة للمستثمرين وأصحاب الأعمال الراغبين بالاستثمار في قطر التي تشهد نهضة اقتصادية واستثمارية كبيرة في كافة المجالات.

وأضاف: وجود محكمة مختصة بقضايا الاستثمار والتجارة له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني، حيث ستساهم في تسريع وتيرة فض النزاعات التجارية وخلق بيئة اقتصادية صحية، تماشيًا مع خطط دولة قطر لزيادة صادراتها واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

حسين إبراهيم الفردان

النائب الأول لرئيس رابطة رجال الأعمال القطريين

قانون المحكمة يُبَسِّط إجراءات الدعاوى والتقاضي ويجعلها أكثر سهولة وشفافية

إنشاء المحكمة المتخصصة خطوة هامة لمواكبة النمو المتسارع الذي يشهده قطاع الأعمال

المحكمة تساهم في تسريع وتيرة فض النزاعات التجارية وخلق بيئة اقتصادية صحية

أشاد سعادة السيد حسين إبراهيم الفردان، النائب الأول لرئيس رابطة رجال الأعمال القطريين، بقرار إنشاء محكمة متخصصة للاستثمار والتجارة للبت في المنازعات والعقود التجارية، مثل التمثيل التجاري والوكالات والدعاوى الناشئة بين التجار المتعلقة بأعمالهم التجارية والمنازعات المتعلقة باستثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والضارة بالمنتجات الوطنية في التجارة الدولية والإلكترونية ومعاملاتها وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقال ردًّا على سؤال حول تأثيرات محكمة الاستثمار والتجارة في تحسين بيئة الأعمال بأن إنشاء هذه المحكمة المتخصصة في دولة قطر خطوة هامة لمواكبة النمو المتسارع الذي يشهده قطاع الأعمال وخلق بيئة جاذبة للمستثمرين وتنمية قدرات الموارد البشرية الوطنية والارتقاء بها، بما يعكس تطلعات قطر وحرص قيادتها على دعم القضاء واستقلاليته، وبما يؤدي إلى رفع تصنيف الدولة عالميًّا وضبط الاستقرار المالي وتيسير التجارة الدولية، وتعزيز النمو الاقتصادي في الدولة، إضافة إلى الدور الريادي لمحكمة الاستثمار في استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية الكبرى، مما يساهم في طمأنة المستثمرين في الخارج والداخل.

وأشاد الفردان بمستوى الشفافية التي توفرها محكمة الاستثمار، مؤكدًا أن أهم ما يميز محكمة الاستثمار هو تبسيط إجراءات الدعاوى والتقاضي، وجعلها أكثر سهولة وبساطة، وفي أقل فترة زمنية ممكنة، للوصول إلى قضاء ناجز وسريع وعادل.

قيادات رابطة رجال الأعمال

الشيخ د.خالد بن ثاني آل ثاني

النائب الثاني لرئيس رابطة رجال الأعمال القطريين

محكمة الاستثمار خطوة مهمة لتعزيز البيئة الجاذبة للمستثمرين

فضّ النزاعات بين المستثمرين بسرعة قياسية تحول دون تعطُّل الأعمال

المحكمة تلبي إستراتيجية قطر في الاستثمار وفقًا لرؤية 2030

منصة "تقاضي" الإلكترونية سَهّلَت إنجاز جميع مراحل الدعاوى بسهولة

أكد سعادة الشيخ د. خالد بن ثاني آل ثاني، النائب الثاني لرئيس رابطة رجال الأعمال القطريين، على الأهمية البالغة لدور محكمة الاستثمار والتجارة في توفير بيئة محفزة لجذب الاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال تسريع آليات التقاضي باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق العدالة الناجزة.

قال سعادة الشيخ الدكتور خالد بن ثاني آل ثاني: إن إنشاء المحكمة جاء في إطار إستراتيجية دولة قطر لخلق بيئة جاذبة للمستثمرين، مؤكدًا أن المنازعات التجارية كانت تتداول في السابق أمام محكمة التمييز والمحكمة الابتدائية ضمن دوائر فضّ المنازعات التجارية، مما كان يستغرق وقتًا طويلًا يعوق مشاريع وأعمال المستثمرين.

وأشار سعادته إلى أن محكمة الاستثمار التزمت بأحدث الأساليب، المهنية والإلكترونية، عبر منصة التقاضي الإلكترونية "تقاضي"، هو نظام إلكتروني مرن ساهم في تطوير النظام الإلكتروني الخاص بإجراءات تسجيل الدعاوى والمراحل المرتبطة بها، مما يسهل

إنهاء النزاعات بين المستثمرين بالسرعة المطلوبة. ولفت سعادته إلى أن القانون الجديد لمحكمة الاستثمار سمح بالتقاضي بالوسائل الإلكترونية وقيد الدعوى والإعلانات وإدارة الدعوى وتبادل المذكرات والطعن كلها ستكون بشكل إلكتروني.

وأوضح سعادته أن ما يميز المحكمة هو مكتب إدارة الدعوى، أو ما يعرف بـ "السيطرة المبكرة على الدعوى"، حيث يقوم هذا النظام بتحضير الدعوى بإشراف قضائي بما يقلل الإجراءات القضائية، وتهيئتها قبل العرض على هيئة المحكمة تمهيدًا للفصل فيها، إضافة إلى إمكانية عرض الصلح على الخصوم أثناء المرحلة التحضيرية.

وشدد سعادة الشيخ الدكتور خالد بن ثاني آل ثاني على أنَّ المحكمة أثبتت وجودها اللازم والضروري في تعزيز مناخ الاستثمار وتطوير الأنشطة التجارية في الدولة خلال الفترة الماضية، وقامت بالكثير من الأعمال المهمة والفصل في القضايا ذات الصلة، وتمّ تعيين العديد من المُحَكِّمِينَ المحترفين والخبراء في مجال الأعمال والاستثمار، وحظيت بدعم قوي من الدولة والمؤسسات المرتبطة بها مما أتاح لها العمل بفعالية.

وقال: تعمل محكمة الاستثمار والتجارة وفق أعلى معايير الشفافية والنزاهة وهذا من واقع حرصها على تحقيق رسالتها بتقديم عدالة ناجزة، تتسم بالدقة والسرعة، وتوفير خدمات قضائية ميسرة الوصول إلى الجميع من خلال التوسع في الخدمات الإلكترونية في كافة مراحل التقاضي، ضمن منظومة من قيم العدل والاستقلالية والشفافية والابتكار.

وأكد سعادته أن المستثمر في أي منطقة بالعالم يتجنب الذهاب إلى المحاكم بسبب طول إجراءات التقاضي، لكن القانون القطري الخاص بمحكمة الاستثمار والتجارة نجح في تجاوز هذه الإشكالية، حيث تغيرت الإجراءات للأفضل، بدءا من قيد الدعوى مرورًا بالإعلانات وإدارة الدعوى وطريقة الدخول والخروج الإلكترونية، لذلك نعتبر ما تقوم به المحكمة نموذجًا يُحتذى في تحقيق العدالة والشفافية.

وأضاف سعادته أن وجود محكمة متخصصة في قطاع الاستثمار والتجارة، جاء تنفيذًا لرؤية قطر الوطنية 2030 وتحقيقًا لبرنامج المجلس الأعلى للقضاء في تطوير الأنظمة القضائية وإيجاد قضاء متخصص، وعليه فإن وجود محكمة الاستثمار مهم وضروري وجاء في الوقت المناسب، من أجل تعزيز التنمية في هذا القطاع الحيوي.

وختم سعادة الشيخ الدكتور خالد بن ثاني آل ثاني قائلًا: وجود محكمة مختصة في قضايا الاستثمار والتجارة أعطى رسائل طمأنة للمستثمر المحلي والأجنبي، وذلك من خلال تطبيق لائحة إجراءات واضحة ودقيقة ومختصرة وإلكترونية وهذا يساعد في تعزيز ثقة المستثمرين بالقضاء، ويسهم بشكل مباشر في جذب الاستثمارات الخارجية وتعزيز بيئة الاستثمار، وتشجيع إنشاء شركات محلية بما يخدم مسيرة التنمية.

قيادات رابطة رجال الأعمال

راشد بن علي المنصوري

الرئيس التنفيذي لشركة أعمال

وجود محكمة متخصصة يعزز مرونة النظام القانوني وينعكس إيجابًا على قطاع الأعمال.

تتمتع المحكمة بمستوى جيد من الشفافية حيث توفر معلومات واضحة حول الإجراءات والأحكام

قال السيد راشد بن علي المنصوري، الرئيس التنفيذي لشركة أعمال:

تعتبر تجربة التعامل مع محكمة الاستثمار والتجارة في قطر إيجابية، حيث وفَّرَت منصة التقاضي الإلكترونية سهولة كبيرة في الوصول إلى الخدمات القانونية. من بين الجوانب الإيجابية، نجد إمكانية تقديم الطلبات ومتابعتها عبر الإنترنت، مما يوفر الوقت والجهد، ويعزز من كفاءة العمل القانوني.

وحول تأثير محكمة الاستثمار والتجارة على تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات القانونية والتقاضي لقطاع الأعمال في قطر يرى المنصوري أن محكمة الاستثمار والتجارة ساهمت في تحسين بيئة الأعمال من خلال تسهيل الإجراءات القانونية والتقاضي، مما يساعد على تعزيز الاستثمارات وثقة المستثمرين. ووجود محكمة متخصصة يعزز من مرونة النظام القانوني، مما ينعكس إيجابًا على قطاع الأعمال.

ويضيف: تميزت محكمة الاستثمار والتجارة بكفاءتها العالية وسرعة البت في القضايا، حيث توفر إجراءات سريعة ومتخصصة تساعد على تقليل فترة الانتظار للحصول على الأحكام، وهذا يعكس التزام المحكمة بتقديم خدمات قانونية فعالة للمستثمرين.

كما تساهم محكمة الاستثمار والتجارة في تعزيز ثقة المستثمرين من خلال توفير بيئة قانونية عادلة وسريعة، حيث تعمل على حماية حقوق المستثمرين وتسريع حل النزاعات، وهذا يعزز من الانطباع الإيجابي عن النظام القانوني في قطر.

وحول مستوى الشفافية التي توفرها محكمة الاستثمار والتجارة في عملية التقاضي

وإصدار الأحكام، قال المنصوري: تتمتع محكمة الاستثمار والتجارة بمستوى جيد من الشفافية، حيث توفر معلومات واضحة حول الإجراءات والأحكام، مما يعزز من ثقة الأطراف في النظام القضائي ويمنع أي لَبْس أو سوء فهم.

وحول دور محكمة الاستثمار والتجارة في حل القضايا التجارية، أكد أن المحكمة تساعد في حل القضايا التجارية بشكل فعَّال من خلال توفير إجراءات واضحة وسريعة، وهذا يساهم في تحقيق العدالة ويمنع التأخير الذي قد يؤثر على سير الأعمال.

ووجود محكمة متخصصة في قضايا الاستثمار والتجارة يعد أمرًا حيويًّا لرجال الأعمال، حيث يساعد ذلك على توفير نظام قانوني يركز على القضايا التجارية، مما يعزز من استقرار القطاع ويعزز من ثقة المستثمرين.

مشددًا على أن محكمة الاستثمار والتجارة ساهمت في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تسهيل الإجراءات القانونية، مما يعزز من بيئة الاستثمار، وهذا يساعد على جذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي.

كما تسهل الخدمات الإلكترونية إجراءات التقاضي بشكل كبير، حيث تتيح للأطراف تقديم الطلبات ومتابعة القضايا عبر الإنترنت، وهذا يوفر الوقت والجهد، مما يسهم في تحسين فعالية النظام القانوني.

وحول دور محكمة الاستثمار والتجارة في تحقيق التوازن بين مصالح كافة الأطراف في القضايا التجارية وتحقيق العدالة بشكل فعَّال يقول المنصوري: تعمل محكمة الاستثمار والتجارة على تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف من خلال تطبيق القوانين بشكل عادل وموضوعي، وهذا يعزز من ثقافة العدالة ويضمن تحقيق حقوق جميع الأطراف بشكل متوازن وفعَّال.

خبراء واقتصاديون

يلقي هذا القسم الضوء على آراء نخبة من الاقتصاديين والخبراء حول دور محكمة الاستثمار والتجارة في تشكيل بيئة استثمار آمنة في دولة قطر، حيث نناقش دور المحكمة في حماية حقوق المستثمرين، ومساهمتها في تعزيز الثقة من خلال الشفافية والسرعة في إصدار الأحكام، ومدى استدامة هذا الأثر في جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.

خبراء واقتصاديون

السيد/ هاشم السيد
رئيس جمعية المحاسبين القانونيين

1. كيف يمكن للمحاسبين القانونيين أن يدعموا الشركات في تحقيق التقارير المالية الدقيقة والشفافة؟

يُعد المحاسبُ القانونيُّ الضامنَ القانونيَّ للشركة ويعمل على توفير التقارير المالية الموثوقة والدقيقة للمساهمين والمستثمرين ولمختلف الأطراف ذات المصلحة بما يحقق مبدأ الشفافية. ويتمثل دور المحاسب القانوني في التقارير المالية في تجميع وتحليل البيانات المالية وإعداد التقارير المالية الدورية التي توضح أداء الشركة المالي وآفاقها المستقبلية، بالإضافة إلى التأكد من تطبيق المعايير المحاسبية الموحدة والإجراءات المالية السليمة.

ويعمل المحاسب القانوني كمراقب مالي للشركة للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح المالية وسياسات الشركة بشكل صحيح وفقًا للمعايير المحاسبية، وذلك للحفاظ على مصلحة المساهمين والمستثمرين وكافة الأطراف ذات العلاقة. ولا يقتصر دور المحاسب القانوني على خدمات المراجعة والتدقيق للشركات والمؤسسات فقط، وإنما يوفر توصيات للتحسينات المحاسبية والمالية. الأمر الذي يعزز مكانة الشركة ويساعدها على جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز مفهوم الحوكمة.

2. كيف يمكن للمحاسبين القانونيين أن يساهموا في اكتشاف الاحتيال والتلاعب المالي؟

يستند دور المحاسبين القانونيين في اكتشاف الاحتيال والتلاعب المالي إلى طبيعة علم المحاسبة القضائية والحاجة التي أدت إليه. وتعرف المحاسبة القانونية بأنها استخدام مهارات المحاسبة والمراجعة، بالإضافة إلى المهارات التحقيقية في مساعدة القضاء في النزاعات ذات الصبغة المحاسبية والمالية للوصول للحقيقة وتوضيح المفاهيم

المالية المعقدة وتقديم النتائج إلى المحكمة. وبذلك نشأت المحاسبة القانونية لحاجة القضاء لخدمات المحاسبين في القضايا ذات الصبغة المحاسبية والمالية.

وتتعدد أدوار المحاسب القانوني في اكتشاف الاحتيال والتلاعب المالي من خلال التحقيق في السجلات المالية للكشف عن أدلة الاحتيال أو الاختلاس أو المخالفات المالية الأخرى. كما أن من مهام المحاسب القانوني تقديم رأيه كخبير، إذ تلعب المحاسبة القانونية

دورًا كبيرًا من خلال توافر مجموعة من الخدمات المهمة في مجال التحري عن الاحتيال ودعم الدعاوى القضائية من خلال التحقق من الادعاءات المزعومة من قِبَل الأطراف ذات العلاقة، لاسيما تلك الادعاءات المتعلقة بوجود الاحتيال. وبالإضافة إلى دوره كشاهد خبير فإن المحاسب القانوني يقوم بدور المستشار، أو المحكم، حيث أصبحت خدماته مطلوبة بسبب الخبرة والمهارات التي يمتلكها من قِبَل شركات التأمين والمصارف والمؤسسات الحكومية. وبذلك أصبح تعاون المحاسبين القانونيين أمرًا لا مفر منه للنجاح في ردع الاحتيال وغسل الأموال والجرائم الاقتصادية

3. ما هو دور جمعية المحاسبين القانونيين القطرية في القضايا المتعلقة بالاستثمار والتجارة؟

يتمثل دور جمعية المحاسبين القانونيين القطرية في القضايا المتعلقة بالاستثمار والتجارة من خلال مذكرة التفاهم الموقعة بين محكمة الاستثمار والتجارة في إطار سعي محكمة الاستثمار والتجارة لتطوير آلية الاستعانة بالخبراء لتقديم التقارير الفنية والتخصصية في المجالات المحاسبية والمالية في الدعاوى التي تختص بها المحكمة،

بما يدعم توجهات المحكمة نحو السعي في تحقيق سرعة الفصل ورفع جودة إجراءات التقاضي. وتؤكد المذكرة على قيام جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، بناءً على طلب محكمة الاستثمار والتجارة، بتقديم تقارير الخبرة في المجالات المعنية، استنادًا إلى قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة رقم (21) لسنة 2021، فضلًا عن توضيح ما تم إنجازه

من أعمال وبيان أي معوقات، إن وجدت، تستدعي تدخل محكمة الاستثمار والتجارة لحلها.

ومن جهة أخرى فإن الجمعية ومن خلال أنشطتها تضع في قمة أولوياتها رفع الوعي فيما يخص تدريب الخبراء على كيفية إعداد هذه التقارير وفق الأسس العلمية التي تخدم التقاضي. كما تتولى الجمعية التنسيق بين الخبراء والمحكمة بهدف الارتقاء بأعمال الخبراء وتعزيز التدريب بما يتماشى مع رؤية محكمة الاستثمار والتجارة في تجويد الأداء وسرعة الإنجاز.

خبراء واقتصاديون

عبدالله عبد العزيز الخاطر
خبير اقتصادي

محكمة الاستثمار قادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وعدالة كاملة وبإجراءات متناسقة

الاقتصاد الوطني ركيزته الأساسية الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال للدولة

يقول الخبير الاقتصادي عبدالله عبد العزيز الخاطر: إن تأسيس محكمة متخصصة في التجارة والاستثمار خطوة هامة وضرورية في سرعة عمليات التقاضي ومعالجة قضايا هذا القطاع الهام الداعم لبنية الاقتصاد الوطني وتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 الطموحة ويخرج قطاع الأعمال من مأزق المحاكم غير المتخصصة في عمليات التقاضي. وشدد على أن محكمة الاستثمار قادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وعدالة كاملة وبإجراءات متناسقة لمصلحة التجار والمستثمرين، حيث إن العاملين فيها مطلعون على المعايير وأبعاد القضايا والقوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار ومصلحة المؤسسات العاملة في قطاعي الاستثمار والتجارة. وأضاف: من السهل على محكمة الاستثمار والتجارة إيجاد الحلول القانونية المناسبة لكافة القضايا، والتي نفتقدها في المحاكم الجنائية والمدنية غير المتخصصة.

وأضاف الخبير الاقتصادي الخاطر ردًّا على الأسئلة التي طُرِحَت عليه: من شأن هذه المحكمة المتخصصة أن تساهم في حماية المستثمرين والبيئة الاستثمارية والتجارية، لا سيما وأن الاقتصاد الوطني ركيزته الأساسية اليوم هي الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال للدولة.

وقال: كلما كانت هناك شفافية وعدالة في قطاع الأعمال وتفَهُّم عميق للجوانب الحسابية والتعاقدية للشركات بعيدًا عن البيروقراطية الإدارية وتفَهُّم أسباب تعثُّرات الأعمال في الشركات تتحسن البيئة الاستثمارية والتجارية وتزيد فرص الأعمال وربحية وإنتاجية الشركات، خاصة أمام صغار المستثمرين وإقامة الشركات وتأسيسها دون عقبات، لتكون داعمة ومساندة لأنشطتهم.

وأضاف: لا نشك بأن محكمة الاستثمار تتفهم أوضاع الشركات وقادرة على فتح الأبواب أمام كافة المستثمرين القادرين على ترتيب أوضاع شركاتهم.

خبراء قانونيون

تعمل محكمة الاستثمار والتجارة جاهدة على تسوية النزاعات التجارية بأكبر قدر من الشفافية والكفاءة. وفي هذا السياق، نستعرض التحديات والفرص التي تواجهها المحكمة من منظور قانوني، حيث يقدم الخبراء رؤاهم حول كيفية تعزيز دور المحكمة في تسوية النزاعات، واقتراحاتهم لتحسين الإجراءات القانونية وتعزيز الشفافية في النظام القضائي.

خبراء قانونيون

المهندس/ خالد بن أحمد النصر

عضو مجلس الإدارة وأمين السر لجمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية، وعضو في جمعية المهندسين القطرية، ومحكم دولي وخبير هندسي معتمد من وزارة العدل

الإبداع والتميز في تنفيذ أعمال الخبرة الهندسية، وتقارير الخبرة الهندسية في ريادة منطقة الشرق الأوسط من ناحية الجودة والدقة والوقت

الخبراء الهندسيون القطريون: قادة الجودة والدقة والفعالية الزمنية في الشرق الأوسط

كيف ترون دور جمعية المهندسين القطرية في دعم تطور قطاع الاستثمار والتجارة في البلاد؟

تلعب جمعية المهندسين القطرية دورًا محوريًّا في دعم تطور قطاع الاستثمار والتجارة في البلاد من خلال مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية وتطوير المهارات التقنية والمهنية، كما تعمل الجمعية على تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للمهندسين لتحسين كفاءاتهم ومهاراتهم، مما يرفع من مستوى الجودة في تنفيذ المشاريع الهندسية ويعزز من تنافسية الشركات القطرية في الأسواق المحلية والدولية، إضافة إلى تشجيع جمعية المهندسين القطرية مهندسيها على الابتكار التكنولوجي واستخدام أحدث التقنيات في المشاريع الهندسية من خلال ملتقياتها الهندسية في إدارة المرافق والذكاء الاصطناعي والهندسة القيمية وغيرها ... مما يساهم في زيادة كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات.

تساهم الجمعية، بشكل كبير، في بناء جسور التعاون بين المهندسين والشركات الاستثمارية والتجارية من خلال توفير منصة لتبادل الخبرات والمعرفة في ندواتها ومحاضراتها التخصصية، وهذا التعاون يسهم في خلق بيئة عمل متكاملة ومستدامة تسهل تنفيذ المشاريع بكفاءة وفعالية.
كما تلعب الجمعية أيضًا دورًا رئيسيًّا في تعزيز ممارسات الهندسة المستدامة، مما يساهم في خلق بيئة استثمارية وتجارية مسؤولة بيئيًّا واجتماعيًّا، وذلك من خلال مؤتمرات عن هندسة البيئة والاستدامة ومعارض في الهندسة البيئية والاستدامة وإعادة التدوير، هذا

يعزز من سمعة قطر كدولة داعمة للتنمية المستدامة، ويجذب الاستثمارات التي تبحث عن بيئة استثمارية مستدامة ومسؤولة. علاوة على ذلك، تنظم الجمعية مؤتمرات وندوات تهدف إلى مناقشة أحدث التطورات في قطاع الهندسة والبناء، مما يسهم في تحديد الفرص الاستثمارية الجديدة وتعزيز التفاهم والتعاون بين مختلف الجهات المعنية.
من خلال هذه الأنشطة والمبادرات، تساهم جمعية المهندسين القطرية في خلق بيئة استثمارية وتجارية مزدهرة ومستدامة تدعم النمو الاقتصادي للبلاد.

إن دور الجمعية في تحسين المهارات الهندسية، وتشجيع الابتكار، وتعزيز التعاون بين القطاعين الهندسي والتجاري، وتقديم الاستشارات الفنية، وتنظيم الفعاليات المتخصصة، كلها عوامل تساهم في تحقيق رؤية قطر 2023 لمستقبل اقتصادي مزدهر ومستدام.
جمعية المهندسين القطرية هي عضو فعَّال في الاتحاد الهندسي الخليجي واتحاد المهندسين العرب والفيدرالية العالمية للهندسية، مما يساعد على تبادل الخبرات والاطلاع على أفضل المعايير في إعداد تقارير الخبرة الهندسية، سواء على المستوى الخليجي والمستوى العربي والمستوى العالمي، مما يساهم في مواكبة التطور ورفع كفاءة وجودة تقارير الخبرة الهندسية.

هل تعمل الجمعية على تقديم الدعم الفني والاستشاري لقضايا تتعلق بالاستثمار والتجارة؟

نعم، تعمل جمعية المهندسين القطرية على تقديم الدعم الفني والاستشاري في قضايا تتعلق بالاستثمار والتجارة، وذلك من خلال تنظيم ورش عمل والدورات التدريبية التي تهدف إلى تحسين مهارات المهندسين وتعريفهم بأحدث التطورات التكنولوجية في مجالاتهم، مما يساعد في تقديم خدمات استشارية مبنية على المعرفة الحديثة والابتكار. وتساهم

هذه الجهود في خلق بيئة استثمارية محفزة وجاذبة، تدعم النمو الاقتصادي وتشجع على الابتكار في قطاع التجارة والاستثمار في قطر.
كما توفر الجمعية منصة للتواصل والتعاون بين المهندسين والمستثمرين في ملتقياتها وندواتها، مما يسهل تبادل المعرفة والخبرات، ويعزز من فرص النجاح في المشاريع الاستثمارية.
من خلال هذه الشراكات، تسهم الجمعية في تحديد الحلول التقنية والتجارية التي تضمن تنفيذ المشاريع بأفضل الطرق الممكنة، مع مراعاة الجوانب البيئية والاستدامة.

هل هناك أي مشاريع تعاون مشتركة بين الجمعية ومحكمة الاستثمار والتجارة؟

نعم، من أهم الركائز الأساسية للتعاون هو خلق قاعدة من الخبراء الهندسيين المؤهلين لإعداد تقارير الخبرة الهندسية بكفاءة ودقة وفعالية وسرعة وقادرة على التطور

خبراء قانونيون

ومواكبة أحدث التقنيات الفنية، بالإضافة إلى المحافظة على أفضل المعايير العالمية في إعداد تقارير الخبرة الهندسية، وأيضًا هناك مشاريع تعاون مشتركة بين جمعية المهندسين القطرية ومحكمة الاستثمار والتجارة. يهدف هذا التعاون إلى تعزيز البنية التحتية القانونية والفنية لمشاريع الاستثمار والتجارة في قطر.
من خلال هذا التعاون، تقدم الجمعية تقارير الخبرة الهندسية اللازمة لدعم القضايا المتعلقة بالاستثمار والتجارة، مما يساعد في تكوين عقيدة قوية لدى القاضي لاتخاذ قرارات مبنية

على أعلى المعايير الفنية والهندسية والقانونية وتوفر الجمعية تقييمات هندسية شاملة وتقارير مفصلة تساهم في فهم الجوانب الفنية للمشاريع والنزاعات، مما يسهل عملية البت في القضايا ويساعد في تحقيق العدالة بكفاءة ودقة.
إضافة إلى ذلك ، يشارك المهندسون المتخصصون من الجمعية في تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعزيز كتابة التقارير الهندسية الفنية بشكل احترافي ومتميز .
يهدف هذا التعاون إلى تحقيق بيئة استثمارية وتجارية مستقرة وموثوقة، تعزز الثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين، وتساهم في تطوير القطاعين الهندسي والقضائي في قطر. من خلال هذه الشراكة، يتم تحقيق توازن بين الجوانب القانونية والفنية، مما يؤدي إلى تحسين نوعية القرارات القضائية وتسريع عملية حل النزاعات، وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد.

كيف يمكن للمهندسين المساهمة في تعزيز نظام العدالة والقضاء في قطر خاصة فيما يتعلق بالقضايا التجارية؟

يمكن للمهندسين المساهمة بشكل كبير في تعزيز نظام العدالة والقضاء في قطر، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التجارية، من خلال تقديم خبراتهم الفنية في النزاعات القضائية. يمكنهم إعداد تقارير هندسية متخصصة وشهادات خبراء لدعم المحاكم في فهم الجوانب الفنية المعقدة للنزاعات. كما يمكنهم المشاركة في تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للقضاة والمحامين لتعزيز فهمهم للمسائل الفنية والهندسية. من خلال هذه المساهمات، يسهم المهندسون في تحسين عملية صنع القرار القضائي وزيادة كفاءة النظام القضائي في التعامل مع القضايا التجارية.

ما هي التحديات التي ترى أنه يمكن للجمعية ومحكمة الاستثمار والتجارة التعاون في التغلب عليها من أجل تعزيز بيئة العمل والاستثمار في قطر؟

يمكن لجمعية المهندسين القطرية ومحكمة الاستثمار والتجارة التعاون في التغلب على التحديات التي تواجه بيئة العمل والاستثمار في قطر من خلال عدة طرق . أحد التحديات الرئيسية هو التعقيدات الفنية في النزاعات التجارية، حيث يمكن للجمعية توفير خبراء

هندسيين لتقديم استشارات تقنية دقيقة، مما يساعد المحكمة في اتخاذ قرارات مبنية على فهم عميق للجوانب الفنية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن التغلب على تأخير المشاريع الناجم عن النزاعات القانونية من خلال وضع إجراءات واضحة لتسهيل عملية تنفيذ المشاريع وتقديم الدعم في الحصول على الموافقات والتراخيص من الجهات المعنية وخاصة رخص البناء وشهادة إتمام البناء.

وأيضًا من خلال تنظيم ورش عمل تدريبية للقضاة والمحامين، لتعزيز فهمهم للمسائل الهندسية والفنية، وبالتالي تسريع عملية حل النزاعات. كما يمكن للطرفين العمل معًا على تطوير معايير ومواصفات هندسية متقدمة تساهم في الحد من النزاعات وتحسين جودة المشاريع. هذا التعاون يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز الثقة بين المستثمرين والمطورين وتحسين مناخ الاستثمار في قطر، والاطلاع على ملاحظات المحكمة والأطراف على تقارير الخبرة الهندسية والاستفادة منها وتنظيم اجتماعات دورية للخبراء لمناقشة الملاحظات ومناقشة أفضل الحلول للتطوير ومعالجة هذه الملاحظات.

وأخيرًا، تؤكد جمعية المهندسين القطرية أنها تسعى دائمًا للتطور رغم أنها من الجمعيات الرائدة على مستوى الخليج في إعداد تقارير الخبرة الهندسية إلا أنها تسعى دائمًا للتطور وتحدي الذات في رفع كفاءة التقارير لتحقيق العدالة الناجزة والمحافظة على ثقة المستثمرين المحليين والعالميين.

صورة للخبراء الهندسيين على هامش ندوة بعنوان الدروس المستفادة في ممارسة أعمال الخبرة الهندسية

صورة للخبراء الهندسيين في جناح الاتحاد الهندسي الخليجي بعد عقد محاضرة بعنوان إعداد التقارير الهندسية الاحترافية

خبراء قانونيون

محمد المهندي

رئيس مجلس إدارة جمعية الخبراء
والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية

1. كيف تُقيّمون دور محكمة الاستثمار والتجارة في تعزيز العدالة التجارية في قطر؟

ج: وفقًا لقانون محكمة الاستثمار والتجارة وما تم من إجراءات عملية متمثلة في استحداث نظام "تقاضي" الإلكتروني، وما سبقه من نظام المحاكم الإلكتروني، أدى إلى إحداث نقلة نوعية في إجراءات التقاضي وتحقيق مبدأ العدالة الناجزة، نظرًا للقيود الزمنية وسرعة الإجراءات، عليه يكون تقييمنا بدرجة الممتاز في هذا الشأن.

2. هل لديكم تجارب سابقة في التعامل مع القضايا التي يتم نظرها في محكمة الاستثمار والتجارة؟

ج: نعم، وقد باشرنا، وما زلنا نباشر، عددًا من الدعاوى المنظورة بمحكمة الاستثمار والتجارة.

3. هل ترون أن التعاون بين المحامين ومحكمة الاستثمار والتجارة يمكن أن يؤثر إيجابيًّا على جودة القضاء وخدمات العدالة في قطر؟

ج: نعم، ونعزو ذلك إلى أن القضاء الواقف (المحامين) هو المعني، بشكل أساسي، في التعامل اليومي والمستمر مع المحكمة، وبما لديه من معرفة قانونية وكذا إجرائية مستمرة، يمكن أن يسهم بتعاونه مع عدالة المحكمة والجهات العدلية المختصة في تطوير جودة القضاء والخدمات العدلية بشكل مؤثر وجوهري مباشر.

4. ما هي التحديات التي قد تواجه المحامين في التعامل مع القضايا المتعلقة بالاستثمار والتجارة؟ وكيف تعتقدون أنه يمكن التغلب عليها بشكل فعَّال؟

ج: بطبيعة الحال، نجد أن التحديات التي تواجه المحامين في التعامل مع القضايا المنظورة بمحكمة الاستثمار والتجارة متنوعة ومتجددة وتختلف باختلاف مراحل التطوير والتحديث المستمر بالمحكمة، ونرى أنه من اليسير التغلب عليها بالتعاون المستمر بين عدالة المحكمة والمحامين، مما يؤدي بشكل فعَّال لتجاوز التحديات الحالية والمستقبلية.

5. هل تعتقدون أن هناك فرصًا لتحسين إجراءات التحكيم وتسوية النزاعات من خلال التعاون مع محكمة الاستثمار والتجارة؟

ج: نعم، حيث نرى أنه من الممكن عقد عدد من اللقاءات وورش العمل لبحث التحديات من منظور المحامين والمحكمين من ذوي الاختصاصات الأخرى، بغية تحديد الصعوبات والمعوقات المجمع عليها والخروج بآلية للمعالجة والتحسين والتطوير وفق الحال.

6. هل هناك أي توجهات قانونية ترون أنه يجب اتباعها لتعزيز التفاعل الإيجابي بين المحامين ومحكمة الاستثمار والتجارة؟

ج: نعم، حيث نرى ضرورة تفعيل مبدأ العنوان القانوني المختار عند إعلان أحد أطراف الخصومة بالاستئناف، بحيث يتم إعلان ممثله بمرحلة التقاضي الابتدائي، وكذلك ضرورة الإعلان على البريد الإلكتروني، حيث إن الإعلان بواسطة العنوان الوطني المتمثل بالرسائل النصية فقط، أدى ويؤدي إلى ضياع الحقوق، نسبة لعدم فاعليته على أرض الواقع، ونذكر مثالاً لذلك، أنه في حال أن الشخص المراد إعلانه خارج الدولة أو هاتفه مغلق لن يتمكن من استقبال الرسالة النصية، عليه نرى البحث في هذا الأمر بشكل معمق.

7. كيف يمكن للمحامين أن يساهموا في تحقيق النزاهة والشفافية في إجراءات المحكمة والحفاظ على سمعتها؟

ج: نرى ونعتقد أن المحامين هم مرآة المحكمة بما لديهم من تواصل مستمر ودائم، بالإضافة إلى المعرفة القانونية، وكذا انفتاحهم على المجتمع بشكل أعم وأشمل، عليه يمكن أن يسهموا بتقديم المقترحات والشكاوى لعدالة المحكمة، مما يتعين وضع آلية ونظام لكيفية تقديم المقترح أو الشكوى، ولابد من وجود ضوابط لنظرها والرد عليها بشكل واضح وعلني.

8. هل تعتقدون أن هناك حاجة لتقديم تدريبات خاصة للمحامين حول القوانين واللوائح التي تنظم قضايا الاستثمار والتجارة؟

ج: نرى أنه في حال صدور قوانين أو استحداث لوائح تنظيم جديدة لعدالة محكمة الاستثمار والتجارة، فمن الأجدر أن يتم تقديم تدريبات للمحامين بشأنها.

9. هل لديكم أي اقتراحات لتعزيز التعاون بين المحامين ومحكمة الاستثمار والتجارة بهدف تحقيق مزيد من العدالة والكفاءة؟

ج: نقترح عقد لقاءات دورية منتظمة مع المحامين وسماع مرئياتهم حول ما يواجهونه ويختبرونه عند التعامل مع عدالة المحكمة، سعيًا للوصول لتحقيق العدالة والارتقاء بالكفاءة.

10. كيف يمكن للمحامين تعزيز التواصل والتفاهم مع محكمة الاستثمار والتجارة من أجل تسهيل الإجراءات القضائية؟

ج: نرى أنه من خلال تخصيص نوافذ تواصل خاصة بالمحامين يتم تعزيز التواصل مع عدالة المحكمة مما يؤدي إلى تسهيل وتذليل الكثير من العقبات التي تعترض الإجراءات القضائية بشكل عام.

خبراء قانونيون

سعد راشد آل سعد

المؤسس الرئيسي لمكتب شرق للمحاماة مع مجموعة الخبراء القانونيين

تجربة محكمة الاستثمار والتجارة والتقاضي الإلكتروني في قطر:

1. تقييم تجربة التعاملات مع محكمة الاستثمار والتجارة

تجربتي مع محكمة الاستثمار والتجارة في قطر كانت إيجابية بشكل عام. منصة التقاضي الإلكترونية ساهمت في تسهيل الإجراءات وتوفير الوقت والجهد. من الجوانب الإيجابية لهذه الخدمة، توفر الوصول السهل للمعلومات، إمكانية تقديم المرافعات والطلبات إلكترونيًا، والانتباه للحد من الإجراءات الورقية.

2. تأثير المحكمة على بيئة الأعمال

ساهمت محكمة الاستثمار والتجارة في تحسين بيئة الأعمال في قطر بشكل ملحوظ. الإجراءات القانونية أصبحت أكثر وضوحًا وسرعة، مما يحسن من ثقة المستثمرين ويسهل عمل الشركات. بتوفير الوقت في إصدار الأحكام والطعن، أصبح هناك تحفيز كبير للاستثمار في البلاد.

3. تميز المحكمة من حيث الكفاءة والسرعة

محكمة الاستثمار والتجارة تتميز بسرعة البت في القضايا المتعلقة بالاستثمار، حيث يتم التعامل مع القضايا بصورة مكثفة وفي أوقات قياسية مقارنة بالمحاكم التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، يتواجد قضاة ذوو خبرة في مجالات الاستثمار والتجارة.

4. تعزيز الثقة لدى المستثمرين

تساهم محكمة الاستثمار والتجارة بشكل فعال في تعزيز ثقة المستثمرين من خلال توفير بيئة قانونية عادلة وسريعة. التوجه نحو التقاضي الإلكتروني يضمن توفير العدالة وحل النزاعات بسرعة، مما يزيد من جاذبية قطر كسوق للاستثمار.

5. مستوى الشفافية في التقاضي

مستوى الشفافية التي توفرها المحكمة في عملية التقاضي وإصدار الأحكام يعتبر مرتفعًا. منصة التقاضي الإلكترونية تقدم معلومات دقيقة وتحديثات دورية، مما يضمن أن جميع الأطراف مطلعة على سير القضايا ونتائجها دون أي غموض.

6. المساعدة في حل القضايا التجارية

ساعدتني محكمة الاستثمار والتجارة في حل قضاياي التجارية بشكل يعكس العدالة والسرعة المطلوبة. من خلال الإجراءات المبسطة والتعامل السريع مع القضايا، كان بالإمكان التخلص من المشاكل القانونية قبل أن تؤثر على الأعمال بشكل سلبي.

7. أهمية المحكمة المتخصصة

وجود محكمة متخصصة في قضايا الاستثمار والتجارة يعتبر مهمًا جدًا لرجال الأعمال. إنه يعزز من الاستقرار في قطاع الأعمال، حيث يمكن للمستثمرين أن يكونوا مطمئنين تجاه القوانين والإجراءات المتبعة.

8. دور المحكمة في دعم التنمية الاقتصادية

تعمل محكمة الاستثمار والتجارة على دعم التنمية الاقتصادية من خلال تسهيل وتعزيز الاستثمار. عندما يشعر المستثمرون بأن هناك نظاماً قانونيا فعالا، فإنهم يميلون للاستثمار بشكل أكبر في السوق المحلي.

9. إسهامات الخدمات الإلكترونية

الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المحكمة تلعب دورًا كبيرًا في تسهيل إجراءات التقاضي. الأداء رقمي وعدد الخدمات المتاحة عبر الإنترنت يسهل المعاملات ويحول دون الحاجة للوجود الشخصي في المحكمة.

10. تحقيق التوازن بين الأطراف

تسعى محكمة الاستثمار والتجارة إلى تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف في القضايا التجارية. من خلال تقديم فرص متساوية للجميع في تقديم الأدلة والشهادات، تضمن المحكمة تحقيق العدالة بشكل فعال.

إذا كان لديك مزيد من الأسئلة أو ترغب في معلومات إضافية، فلا تتردد في طرحها!

خبراء قانونيون

الحنـــــزاب
ومشـــاركـوه للمحـــامـاة
ALHENZAB
& PARTNERS LAW FIRM

المحـــامي/ عـلي الحـــنزاب

هل حققت محكمة الاستثمار والتجارة أهدافها بشأن الموازنة بين المتقاضين وإعمال مبدأ المواجهة بين الخصوم، وبين الإنجاز العملي للفصل في القضايا؟

أبرز ما ميَّز محكمة الاستثمار والتجارة، أن قانون إنشائها وآلية العمل بها سواء من ناحية إجراءات المُحاكمة أو التقاضي أو من ناحية العمل الإداري والتنظيمي جاء مواكبًا لتطورات العصر، ولأحدث النظم التشريعية في العالم، مع وجود نظام إلكتروني دائم التطور والتحديث، كل ذلك أدى إلى ترسيخ قاعدة المساواة في استعمال حق التقاضي بين المتقاضين، والإنجاز العملي للفصل في القضايا.

فمن ناحية التشريع: تصدى المشرّع للمشكلة الأساسية المسببة لإطالة أمد التقاضي وتأخر الفصل في الدعاوى القضائية لفترات تتجاوز العامين وأكثر. حيث أغلق المشرّع على المتقاضين الحرية المفرطة في تبادل المذكرات وتقديم الطلبات العارضة، دون قيد زمني، حيث إن الرد والرد المقابل - دون قيد- حلقة مفرغة يصعب إنهاؤها.
فحدد المشرّع في نصي المادتين 19، 20 من قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة، على سبيل الحصر المُدد القانونية التي يجيز فيها للمُدَّعَى عليه تقديم رده مرفقًا معه جميع المستندات المؤيدة له، على أن يتضمن رده جميع أوجه الدفاع والدفوع الشكلية والموضوعية والطلبات المقابلة والعارضة والتدخل والإدخال، وبيانات الشهود بحسب الأحوال، وللمدعي حق التعقيب على ما قدّمه المدعى عليه خلال خمسة عشر يومًا، وللأخير حق التعقيب على تعقيب المدعي خلال عشرة أيام.

وأن قيام المشرّع بتحديد آلية تقديم المستندات والمذكرات للمحكمة وحصرها في عملية الإيداع عن طريق النظام الإلكتروني، يرسخ مبدأ المواجهة بين الخصوم، بحيث إنه يتوحد ما هو مطروح على المحكمة والخصوم بذات الآلية والموضوع والمضمون، وهذا الأمر عالج كثيرًا من الإشكاليات التي كانت تظهر مسبقًا بسبب اختلاف ما هو موجود بملف الدعوى عما قام الخصم بتسليمه لخصمه في الجلسة.

ومن ناحية منظومة العمل الإداري والتنظيمي: استحدثت محكمة الاستثمار نظام "تقاضي" وهو نظام جديد، استحدث فيه آلية حساب مواعيد الرد والتعقيب على الدعوى، وتزويد المتقاضين بالمواعيد المقررة بإيداع مذكراتهم، بخلاف إعلانهم بما يُستجد من إجراءات أو مستجدات في الدعوى بأكثر من طريقة إعلان سواء بإرسال الإعلان على البريد الإلكتروني أو منصة "تقاضي"، بخلاف الرسائل النصية.

حيث إن وجود مثل هذه الخاصية (حساب المواعيد والتذكير بها) تحمي الشخص العادي الذي ليس له دراية بالمواعيد القانونية الخاصة بإجراءات التقاضي من عواقب فوات ميعاد التقرير بأوجه دفاعه ودفوعه وطلباته.

فإن كل ذاك وذلك جعل مبدأ العدالة في استعمال حق التقاضي والإنجاز العملي للفصل في القضايا، أمرًا نفتخر به في ساحات محكمة الاستثمار والتجارة.

من واقع خبرتكم في القضايا التجارية، وعمليات البنوك والخدمات المالية، وتنازع الشركاء والمساهمين في الشركة، ما تأثير آلية التقاضي بمحكمة الاستثمار على هذه النزاعات، والأخرى منها؟

بخلاف الإيجابيات المُوَضَّحة في إجابة السؤال الأول وترسيخ مبدأ المساواة في استعمال حق التقاضي والإنجاز العملي للفصل في القضايا، فهناك تجارب شخصية لمكتبنا في العديد من القضايا الخاصة بعمليات البنوك والخدمات المالية، أو دعاوى تنازع الشركاء أو المساهمين حول الشراكة في الشركات باختلاف أنواعها، أو بصفة خاصة القضايا المتعلقة بالتداول عبر الإنترنت أو عن طريق شركات الخدمات المالية، فنجد أننا استطعنا في الكثير من القضايا حسم النزاع أمام القضاء دون الحاجة إلى انتداب خبرة فنية، عن طريق إعداد تقارير استشارية فنية معدة مسبقًا قبل قيد الدعوى من خلال مكاتب استشارية فنية معتمدة متخصصة، موضح فيها كل النقاط التي يمكن أن يحتاجها القاضي لتحقيق كل استفسار فني، فمثلاً في دعوى موضوعها عن الملكية الفكرية وعدم التعدي على الاسم والعلامة التجارية، فقد قُمنا بإعداد تقرير استشاري فني عن عوامل تقليد الاسم والعلامة التجارية عن طريق مكتب استشاري وتم إرفاقه مع صحيفة افتتاح الدعوى للمحكمة، وفي قضية أخرى موضوعها محاسبة المدير عن أعمال الإدارة، قُمنا بإعداد تقرير استشاري فني بحصر الأخطاء التي اقترفها المدير، وتقديمه للمحكمة، وهكذا في معظم القضايا التي يمكن أن يُستَرشَد فيها بتقرير استشاري معد مسبقًا.

حيث إن استخدام مكتبنا لهذه الطريقة الحديثة في إثبات حقوق الموكل بإنجاز قضائي، كان بفضل آلية العمل وإجراءات المُحاكمة أو التقاضي في محكمة الاستثمار، حيث إنه وبموجب نص المادة (26) من قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة أجاز المشرّع لأي من أطراف الدعوى أن يودع إلكترونيًا تقرير خبرة قبل إحالة الدعوى إلى المحكمة، كما أجاز لأي من أطراف الدعوى أن يودع ذلك التقرير، بعد تاريخ الإحالة، وذلك بموافقة المحكمة.

كما حفظت المادة ذاتها أحقية الطرف الآخر في التعقيب على التقرير إلكترونيًا خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يومًا. كما لم يُشترط أن يكون الخبير الذي أصدر تقرير الخبرة من المقيدين في جدول الخبراء.

وإن إجازة المشرّع للتقارير الاستشارية المعدة من غير الخبراء المقيدين في جدول الخبراء وتقديمها أمام القضاء، في حد ذاته هو تطبيق عملي لمبدأ حرية الإثبات في المواد التجارية المنصوص عليه في المادة 86 في قانون التجارة.

حيث إنه وبفضل آلية التقاضي المُستخدمة في محكمة الاستثمار استطاع مكتبنا إنجاز الكثير من القضايا الخاصة بالموكلين، والحصول على مستحقاتهم في زمن قياسي، وترتب على ذلك الحفاظ على الاستقرار المادي للمتقاضين، وعلى الأخص التجّار والشركات التجارية، لاسيما وأنه من الثابت والمعلوم أن الشركات التجارية يرتكز أساس قوامها على المال وتشغيله ونظرية المشروع والسرعة في الأداء والثقة في التعامل. فإن آلية التقاضي بمحكمة الاستثمار أثرت حتمًا بالإيجاب في المنازعات التجارية محققة أهداف كل طرف فيها تحت راية "العدالة الناجزة".

أخبار المحكمة

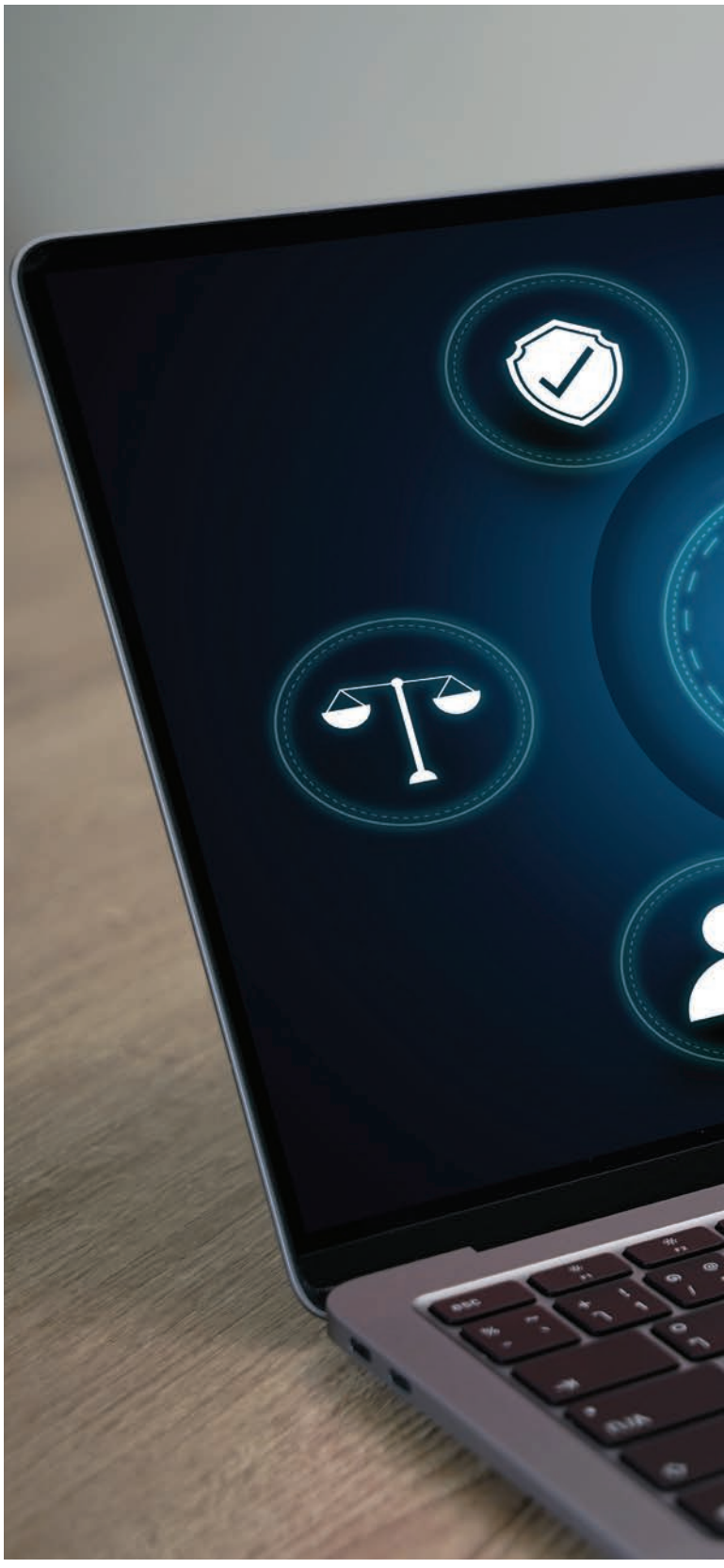

تواصل محكمة الاستثمار والتجارة العمل باستمرار على تحقيق الأهداف التي أنشئت لأجلها، حيث شهدت خلال الفترة الماضية تطورات وفعاليات تعكس التزامها بتحقيق العدالة وتطوير خدماتها، بالإضافة إلى جهودها المتواصلة لتعزيز بيئة استثمارية جاذبة.
ونستعرض من خلال هذا القسم أبرز الأحداث والأنشطة التي شهدتها المحكمة والتي تؤكد التزامها الدائم بتطوير العدالة وتقديم خدمات قضائية متميزة.

أخبار المحكمة

اجتمع سعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي رئيس محكمة الاستثمار والتجارة مع سعادة السيد بختيار إسلاموف رئيس المحكمة العليا بجمهورية أوزبكستان. بحث الاجتماع أوجه التعاون القضائي بين المحكمتين وسبل تعزيزها.

صحيفة الشرق - قطر

وفد من محكمة الاستثمار والتجارة يزور عددا من المحاكم الصينية

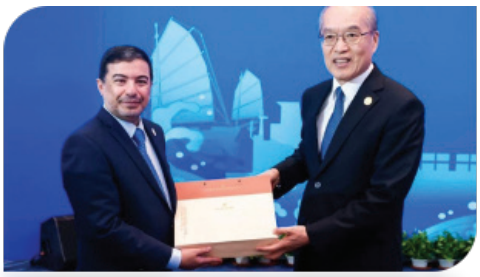

شارك وفد من محكمة الاستثمار والتجارة بدولة #قطر برئاسة سعادة القاضي جاسم بن عبدالله المهندي في منتدى #الويبو السنوي لقضاة الملكية الفكرية، الذي يشكل محفلا لتبادل الخبرات بين القضاة.

وعلى هامش المنتدى، التقى الوفد بمديرة المعهد القضائي حيث تم بحث مجالات التعاون وسبل تعزيزها

مرسال قطر
@Marsalqatar

سعادة د.حسن بن لحدان الحسن المهندي رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز ووفد من السادة القضاة في محكمة التمييز وأعضاء المجلس، يقومون بزيارة إلى محكمة الاستئمار والتجارة، وذلك بحضور سعادة رئيس محكمة الاستئمار والتجارة ونائبه

#مرسال_قطر | #قطر

Translate Tweet

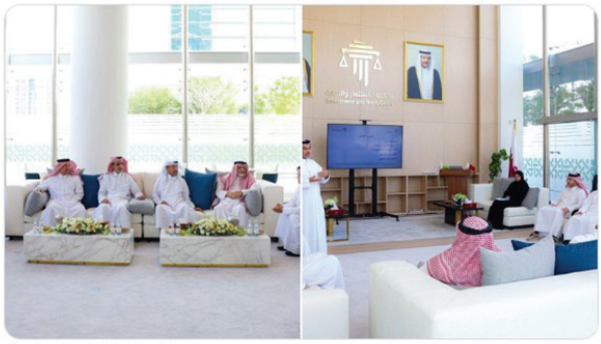

المجلس الأعلى للقضاء

7:57 PM · Feb 9, 2023 · **9,739** Views

صحيفة الشرق - قطر
@alsharq_portal

سعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي رئيس محكمة الاستئمار والتجارة يستقبل الدكتورة سوزان كارامانيان عميد كلية القانون في جامعة حمد بن خليفة وعدداً من طلاب الدراسات العليا في القانون (JD)
shrq.me/nbpslo

Translate Tweet

7:36 AM · Feb 16, 2023 · **798** Views

الرابة القطرية
@alraya_n

القاضي خالد العبيدلي رئيس محكمة الاستئمار والتجارة:
تسجيل 97% من الدعاوى عبر البوابة الإلكترونية

#جريدة_الرابة

Translate Tweet

raya.com
تسجيل 97% من الدعاوى عبر البوابة الإلكترونية
الدوحة - قنا: قال سعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي رئيس محكمة الاستئمار والتجارة إن وجود محكمة مختصة بقضايا

6:54 AM · May 23, 2023 · **859** Views

نديب قطر
@NadeebQa

سعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي رئيس محكمة الاستئمار والتجارة:

•المحكمة ساهمت في تسريع وتيرة فض النزاعات التجارية بكل نزاهة وشفافية تماشيًا مع خطط قطر لاستقطاب الاستئمارات الأجنبية

•المحكمة تواكب المعايير العالمية في جودة الخدمات وتسهيل الإجراءات

#قنا | #نديب_قطر | #قطر

Translate Tweet

المجلس الأعلى للقضاء

أخبار المحكمة

انطلاق أعمال الاجتماع الخامس للمنتدى الدولي الدائم للمحاكم التجارية

العطية ومشاركوه للاستشارات القانونية والمحاماة
@alattiyalawfirm
إنشاء "محكمة الاستثمار والتجارة" يبعث الطمأنينة في نفوس المستثمرين، وجعل دولة قطر وجهة جاذبة للاستثمارات الخارجية بما يتماشى مع رؤية الدولة المستقبلية.
#محكمة_الاستثمار_القطرية #QatarLaw #Lawfirm #Qatar #alattiyalawfirm
Translate post
ماذا تعرف عن محكمة الاستثمار القطرية ؟
1:25 PM · Feb 5, 2024 · 65 Views

صحيفة الشرق - قطر
@alsharq_portal
رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يجتمع مع وفود قضائية على هامش المنتدى الدولي الدائم للمحاكم التجارية
shrq.me/nbshcj
Translate post
6:43 PM · Apr 22, 2024 · 461 Views

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يجتمع مع وفود قضائية على هامش المنتدى الدولي الدائم للمحاكم التجارية

أخبار المحكمة

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يشارك في مؤتمر "يوم الدوحة للتحكيم"

25 أبريل 2024 , 08:13م

محكمة الاستثمار تطلق منصة «تقاضي»

الوطن / 29/05/2024

محكمة الاستثمار والتجارة
Investment and Trade Court

الراية الراية القطرية

نظمت الوكالة الوطنية للأمن السيبراني بالتعاون مع محكمة الاستثمار والتجارة، ورشة توعوية تحت عنوان "المخاطر السيبرانية وطرق الحماية منها".

نظمت الوكالة الوطنية للأمن السيبراني بالتعاون مع محكمة الاستثمار والتجارة، ورشة توعوية تحت عنوان "المخاطر السيبرانية وطرق الحماية منها".

وتم خلال الورشة التعريف بدور الوكالة الوطنية للأمن السيبراني، وعرض مقدمة شاملة عن الأمن السيبراني، كما تم تسليط الضوء على الهجمات الرقمية الشائعة وأساليب الوقاية منها، وتقديم أهم النصائح الأمنية للتطبيق في بيئة العمل.

الوكالة الوطنية للأمن السيبراني
تنظم ورشة توعوية لمحكمة الاستثمار

الشرق صحيفة الشرق

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يؤكد دور منصة "تقاضي" في تطوير العملية القضائية

العرب صحيفة العرب

التقى سعادة القاضي خالد العبيدلي رئيس #محكمة_الاستثمار_والتجارة ، سعادة السيد ماركو

أخبار المحكمة

تعيين رئيس محكمة الاستثمار والتجارة خبيرا في لجنة خبراء القانون التجاري الدولي

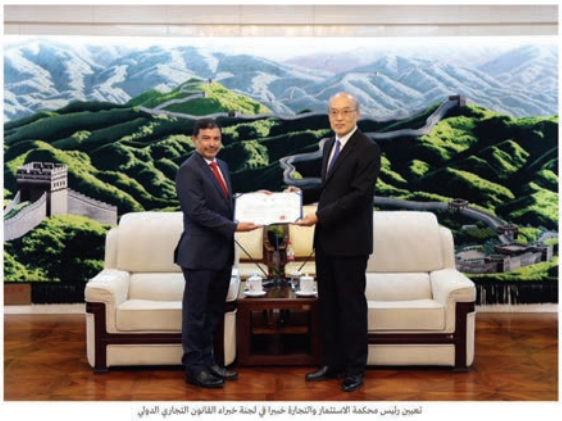

تعيين رئيس محكمة الاستثمار والتجارة خبيرا في لجنة خبراء القانون التجاري الدولي

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يؤكد الأهمية البالغة للمحاكم التجارية في توفير بيئة محفزة للنمو الاقتصادي

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يؤكد الأهمية البالغة للمحاكم التجارية في توفير بيئة محفزة للنمو الاقتصادي

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يؤكد دور منصة "تقاضي" في تطوير العملية القضائية

خالد بن علي العبيدلي رئيس محكمة الاستثمار والتجارة

تعيين رئيس محكمة الاستثمار والتجارة خبيرا في لجنة خبراء القانون التجاري الدولي

سعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي رئيس محكمة الاستثمار والتجارة

تعيين رئيس محكمة الاستثمار والتجارة خبيرا في لجنة خبراء القانون التجاري الدولي

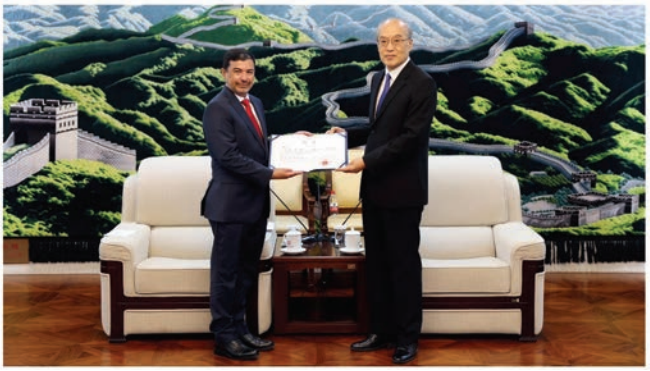

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يؤكد دور منصة "تقاضي" في تطوير العملية القضائية

رئيس محكمة الاستثمار:

منصة إلكترونية للدعاوى التجارية والاستثمارية

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يجتمع مع رئيس المحكمة الشعبية العليا بالصين

محلية

بكين في 28 سبتمبر /قنا/ اجتمع سعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي رئيس محكمة الاستثمار والتجارة، في بكين مع سعادة القاضي "زهانج يون" رئيس المحكمة الشعبية العليا في جمهورية الصين الشعبية

أخبار المحكمة

بكين - قنا

اجتمع سعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي رئيس محكمة الاستثمار والتجارة، في بكين مع سعادة القاضي "زهانج يون" رئيس المحكمة الشعبية العليا في جمهورية الصين الشعبية.

بكين - قنا 29 سبتمبر 2024 16:51

تم تعيين سعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي، رئيس محكمة الاستثمار والتجارة، خبيراً في لجنة خبراء القانون التجاري الدولي.

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يجتمع مع رئيس المحكمة الشعبية العليا بالصين

الشرق
صحيفة الشرق
وفد قضائي من جمهورية الصين يزور المجلس الأعلى للقضاء لبحث التعاون الثنائي.

مجهر
وفد قضائي من الصين يزور المجلس الأعلى للقضاء في قطر لتعزيز التعاون بين الجانبين.
وذلك، لمناقشة سبل التعاون وآليات التحكيم. كما شمل اللقاء عرضًا عن مهام محكمة الاستثمار والتجارة والتطورات التقنية لتعزيز العدالة.
وفد قضائي من جمهورية الصين
يزور المجلس الأعلى للقضاء
لبحث التعاون الثنائي

sjcgovqa
جانب من زيارة الوفد القضائي الأوزبكي، برئاسة سعادة السيد اسالموف باختيار جاخانجيروفيتش، رئيس المحكمة العليا بجمهورية أوزبكستان، لمحكمة التنفيذ خلال الفترة من 23 - 27 نوفمبر 2024، حيث إلتقى بهم سعادة القاضي محمد الكبيسي، نائب رئيس محكمة التنفيذ، وتم خلال الزيارة الاطلاع على آليات التنفيذ القضائي بالمحكمة.
كما وتضمن برنامج الزيارة للوفد الأوزبكي جولة إطلاعية لمحكمة الاستثمار والتجارة، حيث التقى سعادة رئيس المحكمة العليا بجمهورية أوزبكستان، بسعادة القاضي خالد العبيدلي، رئيس محكمة الاستثمار والتجارة، وتم خلال الزيارة الاطلاع على إجراءات التقاضي بقاعات المحكمة اضافة لاستعراض أنظمة التقاضي الالكترونية.
#المجلس_الأعلى_للقضاء

وكالة الأنباء القطرية
QATAR NEWS AGENCY
رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يجتمع مع الأمين العام لمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون
09 ديسمبر 2024
17:58 م
الدوحة في 09 ديسمبر /قنا/ اجتمع سعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي رئيس محكمة الاستثمار والتجارة، مع سعادة الدكتور كمال بن عبدالله آل حمد الأمين العام لمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والوفد المرافق.
وجرى خلال الاجتماع بحث تعزيز آليات التحكيم وتسوية المنازعات التجارية في المنطقة، وسبل تطوير القوانين الخاصة بالاستثمار والتجارة، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه القضاء التجاري.
واستمع سعادة الدكتور كمال بن عبدالله آل حمد إلى شرح مفصل عن المحكمة ومهامها ودورها الحيوي في تحقيق العدالة وتسهيل الإجراءات التجارية. كما اطلع على مرافق المحكمة الحديثة والإجراءات المتبعة، بما يعكس التزام الدولة بتعزيز بنيتها التحتية القانونية والتجارية وخلق بيئة آمنة للاستثمار.

الإنجازات

يسرُّنَا أن نُقدم لكم هذا الدليل الشامل لاستخدام نظام "تقاضي" الإلكتروني في محكمة الاستثمار والتجارة، بدءا من تسجيل الحسابات وقيد الدعاوى إلى متابعة سير القضايا والاطلاع على الأحكام، حيث يهدف هذا الدليل إلى توفير فهم واضح لكيفية استخدام هذا النظام، سواءً كنتم متقاضين، أفرادًا أم شركات أم محامين.

يمثل نظام "تقاضي" الإلكتروني في محكمة الاستثمار والتجارة نقلة نوعية في عالم القضاء، مُيسّرًا لإجراءات التقاضي ومُعززًا للشفافية والسرعة في إنجاز الدعاوى.

كما يُمكنكم الوصول بسهولة إلى مزيد من المعلومات من خلال مسح رمز الاستجابة السريعة (QR Code) المرفق

تقاضي
TAQADI

محكمة الاستثمار والتجارة
Investment and Trade Court

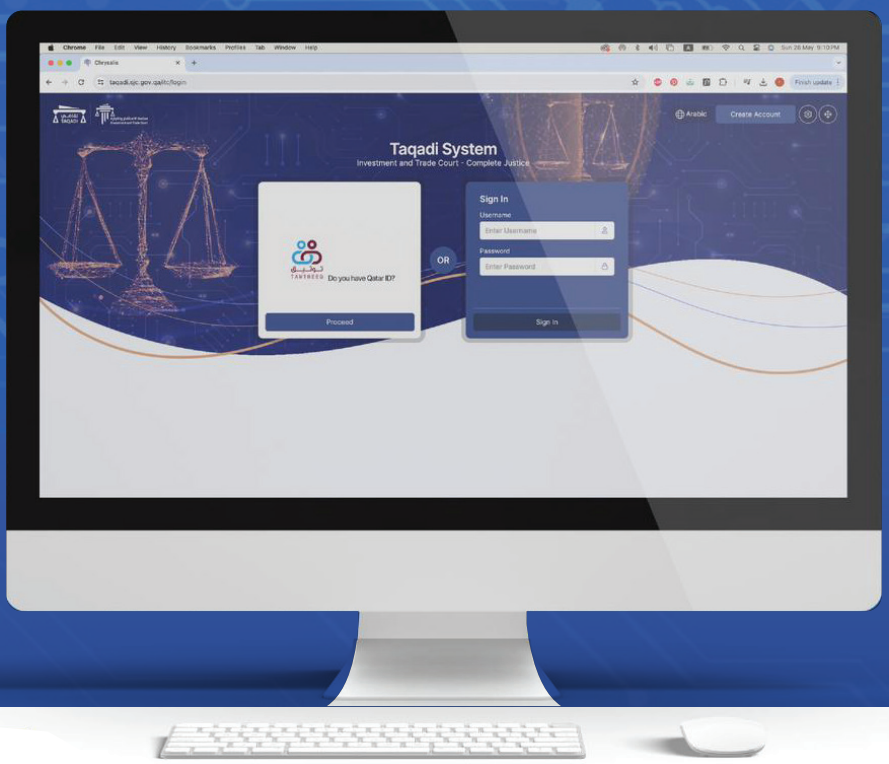

دليل المستخدم

امســـح الرمـــز

قيد الدعاوى المحامون

تسجيل حسابات الشركات وقيد الدعاوى

قيد الدعاوى المتقاضي الفردي

إدارة قضايا الدولة

امســـح الرمـــز

محكمة الاستثمار والتجارة

تدشن موقعها الإلكتروني

في إطار سعيها الدؤوب لتطوير خدماتها وتعزيز التواصل مع الجمهور، دشنت محكمة الاستثمار والتجارة موقعها الإلكتروني على الإنترنت ليكون منصة شاملة صُمِّمت خصيصًا لتوفير كافة المعلومات والخدمات الضرورية بأسلوب سهل ومباشر يُلبّي احتياجات المستخدمين.

وسوف يجد المتقاضون، سواءً كانوا أفرادًا أم شركات أم محامين، كل ما يحتاجونه من معلومات حول الإجراءات واللوائح والقوانين من خلال خدمات إلكترونية مُيسَّرة.

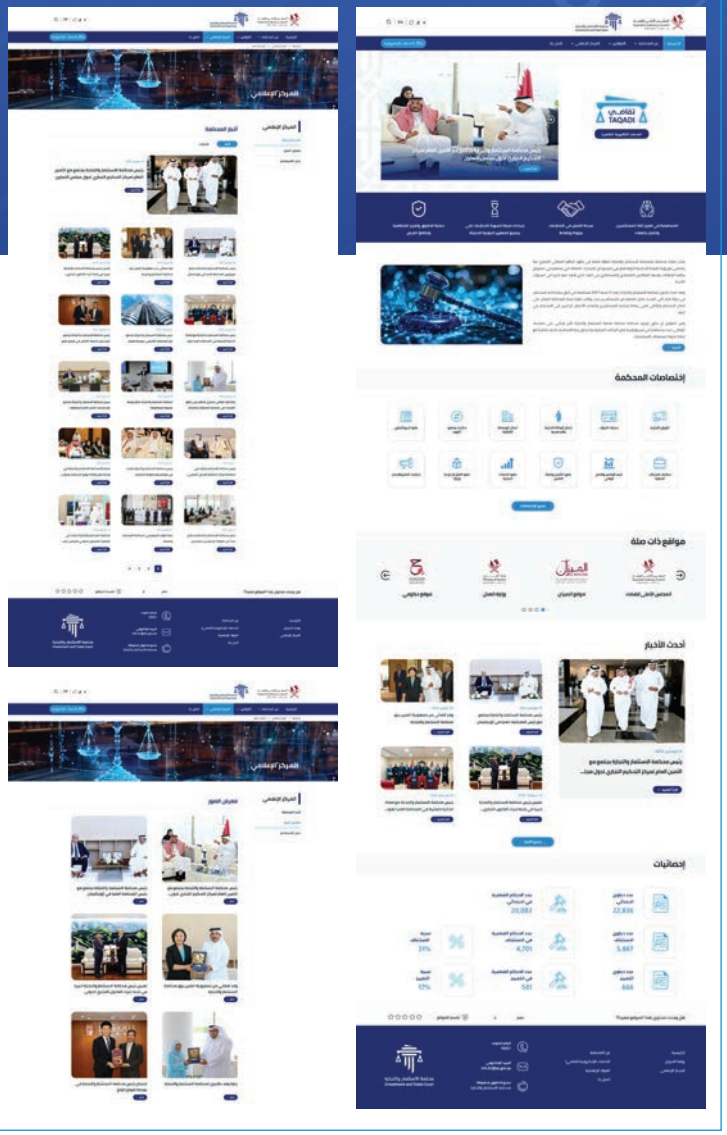

ونأمل أن يُساهم هذا الموقع الجديد في تعزيز شفافية عمل المحكمة، وتسهيل التواصل مع الجمهور، بما يحقق رؤيتنا بتقديم خدمات قضائية متميزة، وضمان تواصل فعَّال وشفَّاف مع كافة الأطراف المعنية.

ويمتاز الموقع الجديد بتصميمه العصري والسهل، مع واجهة سهلة التنقل، مما يضمن وصول المستخدمين للمعلومات المطلوبة بسرعة ويسر، كما أنه متوافق مع جميع الأجهزة الذكية، مما يُتيح الوصول إليه من أي مكان وفي أي وقت.

نحن في محكمة الاستثمار والتجارة نؤمن بأهمية التكنولوجيا في تعزيز كفاءة الخدمات القضائية، متمنين لكم الاستفادة القصوى من خدمات الموقع الإلكتروني ومميزاته، كما نرحب بمقترحاتكم وآرائكم القيِّمة التي تُساعدنا في تطويره باستمرار.

itc.communication@sjc.gov.qa
+974 4457 5207 / 4457 5309

امسـح الرمـز

المجلـس الأعلـى للقضـاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar • دولـة قطـر

محكمة الاستثمار والتجارة
Investment and Trade Court